

القسم الرابع

القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٨

90	أولاً: المقدمة
92	ثانياً: النشاط المصرفي
108	ثالثاً: المصارف وإدارة المخاطر
114	رابعاً: الأداء المصرفي

أولاً: المقدمة

1-1

في العام ٢٠١٨، حافظت المصارف اللبنانية على نشاطٍ وأداءٍ مقبولين في ظلّ ضعف النمو الاقتصادي والظروف السياسية الصعبة، وتمكّنت بفضل مكانتها المالية القوية من تحمّل الضغوط الناجمة عن المناخ التشغيلي المحيط بها. وسجّل النشاط المصرفي ارتفاعاً جيداً لناحية إجمالي الميزانية، في حين سجّل مزيداً من التباطؤ في نمو الودائع وتراجعاً في حركة تسليف الإقتصاد مع ندرة فرص التوظيف والسياسات الأكثر تحفظاً لدى المصارف اللبنانية. وعلى الرغم من الضغوط والأعباء الضريبية التي طاولت القطاع المصرفي في العام ٢٠١٨، حافظ هذا القطاع على صلابته ومثابته متمتعاً بملاءة عالية تبعاً لمعايير بازل ٣ ومركّزاً على نوعية الأصول وحماية رأس المال، كما ساهم في المحافظة على الاستقرار النقدي بالتنسيق مع السلطات النقدية. والتزم القطاع التزاماً تاماً بالقوانين الدولية وتلك الصادرة عن بلدان تتعامل المصارف في لبنان بعمليتها أو مع مصارفها، الأمر الذي أتاح التحرك بطريقة مرنة وسهلة عالمياً. ومعلوم أن القطاع بات يتحمّل، إنفاذاً للقانون

٦٤ والمراسيم التطبيقية المرتبطة به أعباءً ضريبية من النادر أو المستحيل إيجاد ما يماثلها نوعياً وحجماً في العالم، مع العلم أنه أكثر القطاعات مساهمةً في توفير مداخيل ضريبية للحكومة نظراً للشفافية التي يتمتّع بها.

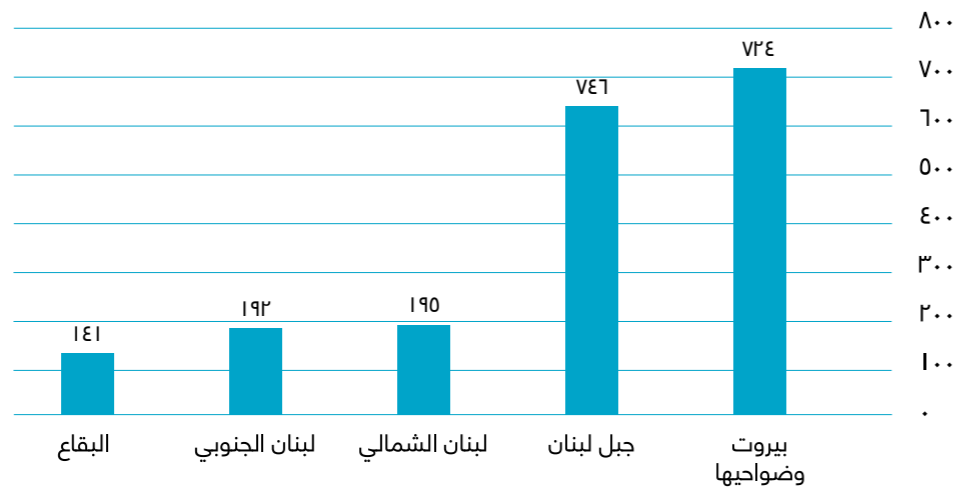
2-1

في نهاية العام ٢٠١٨، بلغ عدد المصارف العاملة في لبنان ٦٥ مصرفاً موزعة بين ٤٩ مصرفاً تجارياً (منها ١٠ فروع لمصارف عربية وأجنبية) و١٦ مصرف أعمال. ويتواجد في لبنان ١١ مكتب تمثيل لمصارف أجنبية. كما تقيم المصارف العاملة في لبنان علاقات مع مصارف مراسلة حول العالم تسهّل العمليات المالية مع باقي الدول وبالعكس. وبذلك يسهل على المصارف المراسلة التعاطي مع المصارف اللبنانية وتوسيع أعمالها، وهذا الأمر حيويّ لأن لبنان بلد يعيش على التحويلات والتجارة وسهولة التحويلات أساسية للاقتصاد اللبناني.

3-1

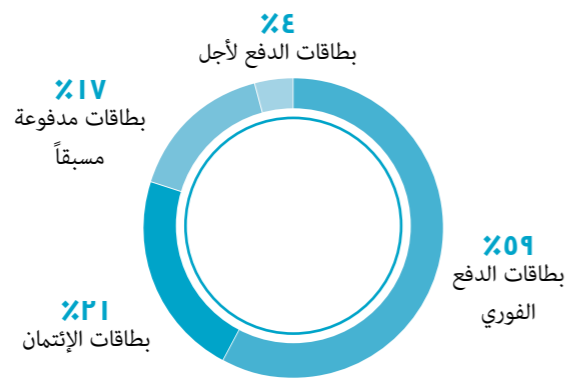
لا تزال السوق المحليّة الركن الأساسي لنشاط المصارف اللبنانية التي تسعى إلى تقوية دورها في تعزيز الشمول المالي وتسهيل تعامل اللبنانيين معها، وقد وسّعت شبكة انتشار فروعها في المناطق اللبنانية كافة لتبلغ ١١٠١ فرعاً في نهاية العام ٢٠١٨ (منها ١٠٨٠ فرعاً للمصارف التجارية) مقابل ١٠٨٦ فرعاً في العام ٢٠١٧. كما زادت انتشار أجهزة الصراف الآلي الموضوعة في خدمة الزبائن ليصل عددها إلى ١٩٩٨ جهازاً في نهاية العام المذكور. وبلغ العدد الإجمالي لبطاقات الدفع والائتمان ذات درجات الأمان العالية في التداول قرابة ٢,٨ مليون بطاقة.

التوزع الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي نهاية العام ٢٠١٨



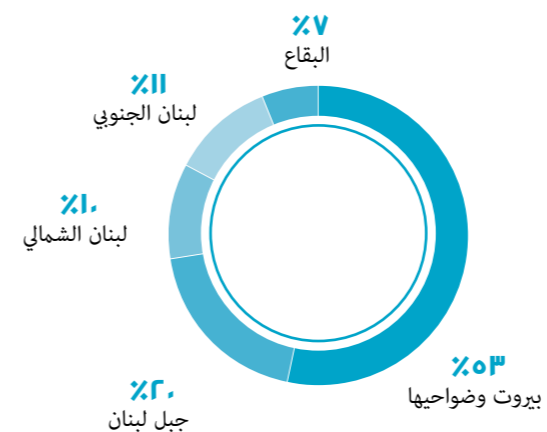
المصدر: مصرف لبنان

توزع البطاقات المصرفية في نهاية العام ٢٠١٨



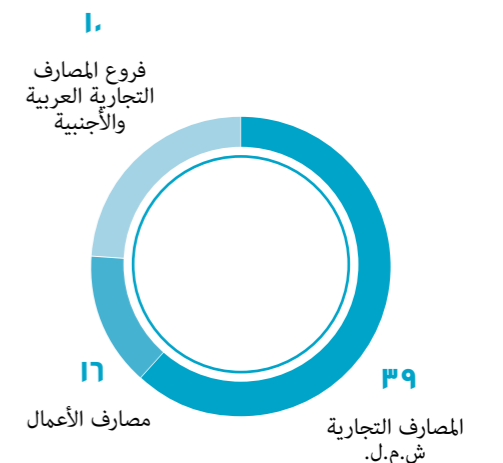
المصدر: مصرف لبنان

التوزع الجغرافي لفروع المصارف التجارية نهاية العام ٢٠١٨



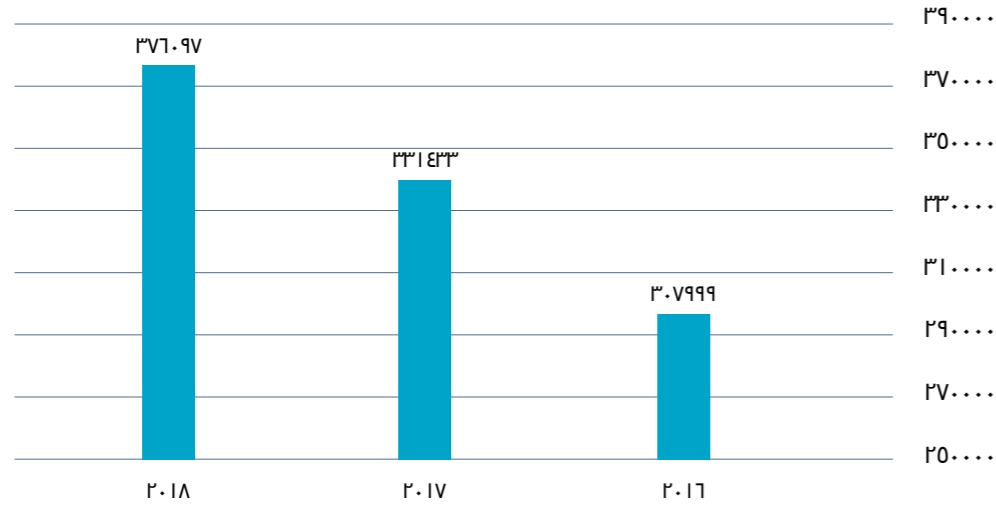
المصدر: مصرف لبنان

بنية القطاع المصرفي اللبناني نهاية العام ٢٠١٨



المصدر: مصرف لبنان

إجمالي موجودات / مطلوبات المصارف التجارية العاملة في لبنان نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

2-2

بدأت تزداد منذ أيار ٢٠١٦ بوجه خاص واستمر ارتفاعها في العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ نتيجة العمليات المالية التي نفذها مصرف لبنان مع المصارف. وكانت أحجام هذه العمليات كبيرة في العام ٢٠١٨ لاحتواء الضغوط على الوضع النقدي مع تردّي الأوضاع الاقتصادية والمالية وما رافقها من موجة إشاعات طالت الليرة اللبنانية. ونشير إلى أن "المطلوبات الأخرى" تشمل عادةً القروض التي يمنحها مصرف لبنان للمصارف وعمليات الإنترنت بين الفروع المصرفية في لبنان والفروع المنتشرة في الخارج وغيرها من المطلوبات، وهي تشكّل مصدر تمويل إضافياً إلى جانب الودائع والرساميل.

ويعرض الجدول أدناه تطوّر أبرز بنود مطلوبات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية من المجموع. وتُظهر الحصص في نهاية العام ٢٠١٨ استمراراً للاتجاهات التي سادت في العام ٢٠١٧، بحيث انخفضت حصة كلّ من ودائع القطاع الخاص المقيم من إجمالي المطلوبات (من ٦٠,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٧ إلى ٥٤,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٨)، وحصة القطاع الخاص غير المقيم (من ١٦,٠٪ إلى ١٥,١٪) وحصة الأموال الخاصة (من ٨,٧٪ إلى ٨,١٪) مقابل ارتفاع حصة القطاع المالي غير المقيم (من ٣,٤٪ إلى ٣,٧٪) والمطلوبات الأخرى بقدر كبير (من ٩,٢٪ إلى ١٦,٦٪) في نهاية العامين على التوالي. تجدر الإشارة إلى أن "المطلوبات الأخرى"

4-1

على صعيد التوسّع الخارجي للمصارف اللبنانية، فهو توجّه تشجّع السلطات النقدية ضمن المتابعة والضبط، كون حجم القطاع المصرفي في لبنان يفوق حجم الاقتصاد. مع الإشارة إلى أن نجاح هذا التوسّع يرتكز على أمور عدّة كأن يكون في البلد المضيف تواجد اغتراضي لبناني واسع، أو أن يكون هناك حجم تبادل تجاري كبير للبلد المضيف مع لبنان أو أن تدخل المصارف اللبنانية خدمات ومنتجات مصرفية جديدة إلى أسواق البلدان المضيفة لتلبي حاجات الزبائن فيها، من أفراد ومؤسّسات. ويبلغ عدد المصارف اللبنانية التي لها حضور في الخارج ١٨ مصرفاً، يأخذ شكل وحدات قانونية مختلفة، من مكاتب تمثيل إلى فروع ومصارف تابعة. ويقدر حجم النشاط الخارجي للمصارف بحوالي ٣٤ مليار دولار أميركي. بيد أن المصارف اللبنانية تواجه مشاكل في بعض دول تواجدها نتيجة مستجدّات سلبية تضغط على العمل المصرفي، ناجمة إمّا من الأوضاع الأمنية والسياسية السائدة حيث أظهرت المصارف تكيفاً مع الظروف، أو من الصعوبات والعراقيل الناتجة من الإجراءات والسياسات التي تعتمدها السلطات النقدية في

5-1

تواكب المصارف في لبنان التطور لدى شركات التكنولوجيا المالية Fintech والآلية Blockchain للخدمات المصرفية والمالية، وتقوم بتأهيل أنظمتها التكنولوجية بشكل عصري وآمن، الأمر الذي يسهّل الشمول المالي ويوسّع نطاق نفاذ الجمهور إلى الحقل المالي والمصرفي ويسرّع التواصل مع العملاء بكلفة أقلّ وبسهولة أكبر، مع توفير خدمات رقمية متجدّدة تلبي الحاجات المتزايدة للعملاء من الأفراد والشركات. كما تقوم المصارف بإعادة الهيكلة على صعيد إنشاء بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات، وتضع إجراءات وبرامج احترازية وتحوطية فعّالة تهدف إلى الحماية ضد القرصنة الإلكترونية والهجمات السيبرانية (Cyberattack).

ثانياً: النشاط المصرفي

1-2

٢٠١٨ بمقدار ٢٩,٦ مليار دولار وبنسبة ١٣,٥٪ مقابل ارتفاعها بقيمة ١٥,٥ مليار دولار وبنسبة ٧,٦٪ في العام ٢٠١٧. ويُعزى التسارع في نمو إجمالي الميزانية إلى زيادة أحجام العمليات المالية التي نفذها مصرف لبنان ضمن هذه المرحلة الدقيقة لاحتواء الضغوط المتزايدة على الوضع النقدي.

في نهاية العام ٢٠١٨، وصل إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يوازي ٣٧٦٠٩٧ مليار ليرة (ما يعادل ٢٤٩,٥ مليار دولار) مقابل ٣٣١٤٣٣ مليار ليرة (ما يعادل ٢١٩,٩ مليار دولار أميركي) في نهاية العام ٢٠١٧ و٣٠٧٩٩٩ مليار ليرة (٢٠٤,٣ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٦. وعليه، تكون هذه الموجودات قد ازدادت في العام

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)

	٢٠١٨		٢٠١٧		٢٠١٦	
	القيمة المجموع (%)	الحصة من المجموع (%)	القيمة المجموع (%)	الحصة من المجموع (%)	القيمة المجموع (%)	الحصة من المجموع (%)
ودائع القطاع الخاص المقيم	١٩٣٧٦٥	٦٢,٩	٢٠١٢٦٣	٦٠,٧	٢٠٥٨٥٩	٥٤,٧
ودائع القطاع العام	٥٩٥٦	١,٩	٦٤٨٤	٢,٠	٦٤٤٥	١,٧
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	٥١١٩٦	١٦,٦	٥٢٩٩٨	١٦,٠	٥٦٨٧٠	١٥,١
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	٩٤٦٧	٣,١	١١٢٧٨	٣,٤	١٣٩٦١	٣,٧
الأموال الخاصة	٢٧٤٩٧	٨,٩	٢٨٨٣١	٨,٧	٣٠٣٨٣	٨,١
مطلوبات أخرى	٢٠١١٨	٦,٥	٣٠٥٧٩	٩,٢	٦٢٥٧٩	١٦,٦
المجموع	٣٠٧٩٩٩	١٠٠,٠	٣٣١٤٣٣	١٠٠,٠	٣٧٦٠٩٧	١٠٠,٠

المصدر: مصرف لبنان

3-2

وتبقى الودائع الإجمالية المورد الأساسي لنشاط المصارف التجارية العاملة في لبنان على رغم تراجع حصتها إلى ٧١,٥٪ من إجمالي المطلوبات في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٧٨,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٧. ولا يزال توسع النشاط المصرفي في لبنان يعتمد إلى حد كبير على نمو وودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم. وإضافةً إلى قاعدة الودائع، يتمتع القطاع المصرفي بالقدرة على استقطاب المزيد من الموارد المالية، نظراً للثقة التي يحظى بها لدى المستثمرين في لبنان والمنطقة، ولو أن هذه القدرة تأثرت سلباً في الفترة الأخيرة جراء عوامل عدّة، منها الأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة وزيادة العبء

الضريبي على المصارف ضمن سلّة من الضرائب أقرها المجلس النيابي في الفصل الأخير من العام ٢٠١٧، والأوضاع الإقليمية الصعبة. وتحاول المصارف زيادة مواردها المتوسطة والطويلة الأجل من خلال انضمام مساهمين جدد، ولا سيما مؤسستين ذوي مصداقية إلى رأسمالها، من طريق إصدار شهادات إيداع وأسهم تفضيلية وسندات دين مرؤوسة وتأمين خطوط ائتمان من مؤسسات ومنظمات وصناديق عربية وعالمية. مع العلم أن الموارد خارج الودائع والأموال الخاصة ما زالت متواضعة وتحتاج إلى تطوير أسواق رأس المال.

الودائع

4-2

في نهاية العام ٢٠١٨، وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل وودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم وودائع بعض مؤسسات القطاع العام، إلى ٢٦٩١٧٤ مليار ليرة (ما يعادل ١٧٨,٦ مليار دولار) مقابل ٢٦٠٧٤٥ مليار ليرة (ما يعادل ١٧٣ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٧ و٢٥٠٩١٨ مليار ليرة (ما يعادل ١٦٦,٤ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٦. بذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة بلغت ٣,٢٪، أي بمقدار ٥,٦ مليارات دولار في العام ٢٠١٨ مقابل زيادة أعلى بقليل نسبتها ٣,٩٪ ومقدارها ٦,٦ مليارات دولار في العام ٢٠١٧^١.

إذاً لقد سجّلت الودائع الإجمالية تباطؤاً إضافياً في العام ٢٠١٨، وجاء معدل زيادتها متدنياً للعام الثاني على التوالي. ونتج ذلك بدرجة كبيرة من جراء تباطؤ نمو وودائع المقيمين الذي نتج بدوره عن تراجع التدفّقات المالية من الخارج، لا بل عن خروج ولو محدود للودائع في بعض الأحيان وتراجع حركة التسليفات للقطاع الخاص في ظلّ الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة محلياً وإيضاً إقليمياً. ومع بقاء معدلات نمو الودائع على هذا المستوى الضعيف، سوف يصعب الاستمرار في تأمين الحاجات التمويلية بالعملة الأجنبية في المرحلة القادمة.

تجدد الإشارة إلى أن وودائع القطاع المالي غير المقيم بلغت ٩,٣ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٨، مسجّلةً زيادة (حوالي ١,٨ مليار دولار) في العام المذكور هي الأكبر مقارنةً مع تغيّرها في السنوات العشر التي سبقت.

5-2

في نهاية العام ٢٠١٨، شكّلت حصة وودائع القطاع الخاص المقيم ٧٦,٥٪ من إجمالي الودائع وحصة القطاع الخاص غير المقيم ٢١,١٪ وتلك العائدة للقطاع العام ٢,٤٪. وتجدد الإشارة إلى أن الودائع تتضمن شهادات الإيداع التي تُصدرها المصارف

والتي بلغت قيمتها ٣٠٠ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٨. وتتميز الودائع المصرفية بكون غالبيتها حسابات ادّخار (أكثر من ٨٠٪). أما متوسط أجل الودائع، فبات عند إقرار هذا التقرير يفوق السنة للودائع بالليرة ويقارب السنة للودائع بالدولار، وذلك نتيجة سياسة الفوائد التي اتبعت منذ تشرين الثاني ٢٠١٧ ولا تزال متبّعة للمساعدة في إدارة السيولة.

6-2

وفي العام ٢٠١٨، ازدادت وودائع غير المقيمين بنسبة ٧,٣٪ مقابل زيادة وودائع المقيمين بنسبة ٢,٣٪ وتراجع طفيف (-٠,٦٪) لودائع القطاع العام. وجاءت زيادة وودائع غير المقيمين ضمن متوسطاتها في السنوات الخمس والعشر التي سبقت، إلا أن مساهمتها في زيادة الودائع الإجمالية كانت الأعلى في العام ٢٠١٨ (٤٥,٧٪) نظراً لنمو وودائع المقيمين بمعدل ضعيف بحيث كانت مساهمة هذه الأخيرة في زيادة الودائع هي الأدنى (٥٤,٣٪).

7-2

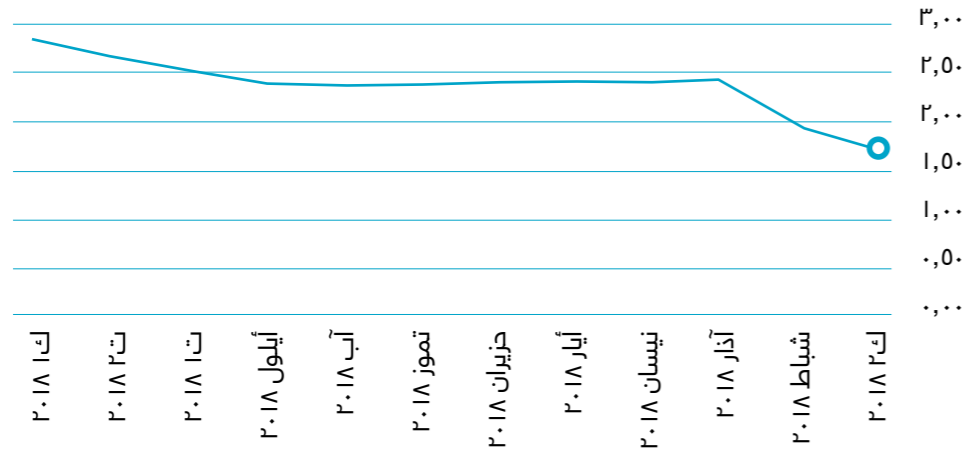
وفي تفصيل نمو وودائع القطاع الخاص بحسب نوع العملة، يتضح أن الودائع بالعملة الأجنبية ازدادت بنسبة ٦,٢٪ في العام ٢٠١٨ (+٨,٤٪ في عام ٢٠١٧)، فيما تراجعت الودائع المحرّرة بالليرة بنسبة ٢,٩٪ (-٥,٠٪ في العام ٢٠١٧)، نظراً لحصول عمليات تحويل من الليرة إلى الدولار. وبناءً عليه، ارتفعت نسبة دلورة وودائع القطاع الخاص إلى ٧٠,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٦٨,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٧، وهي المرة الأولى منذ تشرين الأول ٢٠٠٨ التي يتخطى فيها معدل دلورة الودائع عتبة ٧٠٪.

8-2

من جهة أخرى، تتركز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي ٦٧,٦٪ من الودائع الإجمالية في نهاية العام ٢٠١٨ موزعة على ٤٧,١٪

^١ علماً أن نسبة زيادة هذه الودائع كانت قد بلغت ٧,٤٪ وقيمتها ١١,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٦.

معدل ليبور على الدولار لثلاثة أشهر (%)



الأموال الخاصة

10-2

واصلت الأموال الخاصة للمصارف التجارية العاملة في لبنان ارتفاعها وبلغت ٣٠٣٨٣ مليار ليرة (ما يعادل ٢٠,٢ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٢٨٨٣١ مليار ليرة (ما يعادل ١٩,١ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٧ و ٢٧٤٩٧ مليار ليرة (ما يعادل ١٨,٢ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٦، فتكون بذلك قد سجلت زيادة نسبتها ٥,٤% في العام ٢٠١٨ مقابل زيادة نسبتها ٤,٩% في العام ٢٠١٧. وفي نهاية كانون الأول ٢٠١٨، شكّلت الأموال الخاصة ٨,١% من إجمالي الميزانية

(٨,٧% في نهاية العام ٢٠١٧)، و ٣٣,٩% من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص (٣٣,١% في نهاية العام ٢٠١٧). وتعتبر هذه المعدلات جيدة بالمقارنة مع مثيلاتها في عدد كبير من الدول الأوروبية المتقدمة. تبقى الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية، متدنية، وقد شكّلت ٧,١% من الأموال الخاصة في نهاية العام ٢٠١٨ (٦,٥% في نهاية العام ٢٠١٧).

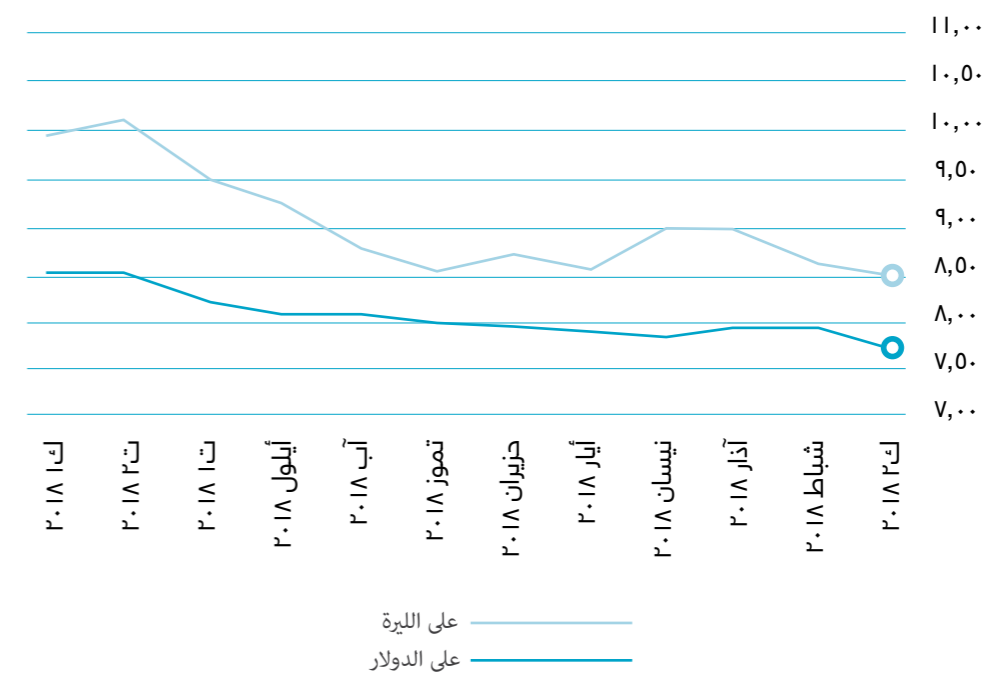
أو المجدّدة بالدولار من ٣,٨٩% إلى ٥,١٥% (+١٢٦ نقطة أساس) في التاريخين المذكورين على التوالي. وكانت المصارف عمدت، بالتنسيق مع مصرف لبنان، إلى رفع معدّلات الفائدة على الودائع بالليرة في حال إبقائها بالليرة، وبخاصة في حال تمديد آجالها، لتشجيع المودعين على عدم التحويل إلى الدولار الأمريكي. وعمدت المصارف إلى رفع الفائدة على الدولار في سوق بيروت في موازاة إجراءات مصرف لبنان التي شجّعت على استقطاب الودائع بالدولار الأمريكي وضبط خروجها، لا سيما في ظلّ ارتفاع معدل الفائدة الأمريكية. يُذكر أن بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي رفع الفائدة المرجعية بواقع نقطة مئوية في العام ٢٠١٨ إلى ٢,٢٥-٢,٥٠% (بواقع ربع نقطة في كلّ من ٢١ آذار و ١٣ حزيران و ٢٦ أيلول و ١٩ كانون الأول). وكان رفعها بمقدار ٠,٧٥ نقطة أساس في العام ٢٠١٧ وبواقع ربع نقطة مئوية في كلّ من العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٥.

من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة ٣٢,٤% من الودائع إلى المناطق الأخرى وتوزّع على ٥٢,٩% من مجموع المودعين، ما يدلّ على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

9-2

على صعيد معدّلات الفائدة المصرفية، فقد عرفت ارتفاعاً ملحوظاً في العام ٢٠١٨ متأثرةً بالأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة محلياً وإقليمياً وبالمنحى التصاعدي للفائدة عالمياً. فمعدّلات الفوائد تعكس مستوى المخاطر، فكلمّا ازدادت المخاطر ترتفع الفوائد. وقد ارتفع كلّ من متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة من ٦,٤١% في كانون الأول ٢٠١٧ إلى ٨,٣٠% في كانون الأول ٢٠١٨ (+١٨٩ نقطة أساس) ومتوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة

تطور معدّلات الفائدة الدائنة في سوق بيروت (%)



المصدر: مصرف لبنان

توظيفات القطاع المصرفي

12-2

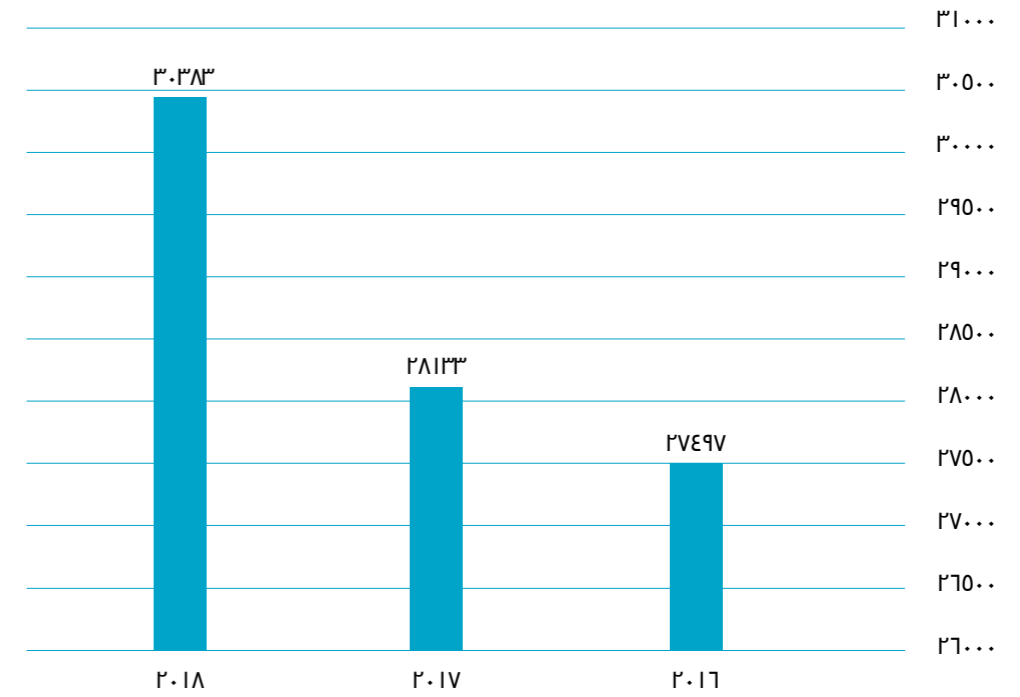
ويعرض الجدول أدناه تطوّر بنود موجودات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية بين نهاية العامين ٢٠١٦ و٢٠١٨. في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٤٧,٠% في نهاية العام ٢٠١٧، مقابل ٥٢,٢% من إجمالي التوظيفات تراجع حصة كلّ من التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم إلى ٢١,٠% من ٢٤,٤%، وحصة التسليفات للقطاع العام إلى ١٣,٥% مقابل ١٤,٥% وكذلك حصة الموجودات الخارجية إلى ١٠,١% من ١٠,٧% في الفترة قيد الدرس.

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات - ونسب مئوية)

	٢٠١٨		٢٠١٧		٢٠١٦	
	القيمة	الحصة من المجموع (%)	القيمة	الحصة من المجموع (%)	القيمة	الحصة من المجموع (%)
مفورات	١٩٧١٣٨	٥٢,٤	١٥٦٦٦٧	٤٣,٩	١٣٥٣٠٠	٤٣,٩
منها: ودائع لدى مصرف لبنان	١٩٦٢٨٨	٥٢,٢	١٥٥٨٩٣	٤٣,٧	١٣٤٦١٢	٤٣,٧
تسليفات للزبائن والقطاع المالي (مقيم)	٧٨٧٩٦	٢١,٠	٨٠٨٢٤	٢٤,٨	٧٦٣٦٩	٢٤,٨
تسليفات للقطاع العام	٥٠٦٥١	١٣,٥	٤٨١٦٣	١٧,٠	٥٢٣٤٤	١٧,٠
موجودات خارجية	٣٧٩٩٠	١٠,١	٣٥٥٧٩	١١,٣	٣٤٨٢٤	١١,٣
منها: ودائع لدى القطاع المالي غير المقيم	١٨٠٧٤	٤,٨	١٧٠٣٥	٥,٣	١٦٣٥٤	٥,٣
تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم	١٠٧٢٨	٢,٩	٩١٥٢	٢,٩	٩٠٣٩	٢,٩
أوراق مالية للقطاع الخاص المقيم	٢٦٧١	٠,٧	٢٣٥٥	٠,٧	٢٠٢٨	٠,٧
قيم ثابتة وموجودات غير مصنفة	٨٨٥١	٢,٤	٧٨٤٤	٢,٣	٧١٢٩	٢,٣
المجموع	٣٧٦٠٩٧	١٠٠,٠	٣٣١٤٣٣	١٠٠,٠	٣٠٧٩٩٩	١٠٠,٠

المصدر: مصرف لبنان

الأموال الخاصة في المصارف التجارية نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

11-2

الإشارة إلى أن المصارف تتخوّف من تخفيض وكالات التصنيف العالمية تصنيف لبنان، ما يضطرّها إلى زيادة قيمة المؤونات التي تكوّنها تجاه محفظتها من سندات اليوروبندز، فضلاً عن المحافظة على معدل تغطية الملاءة المالية. ومع تثبيت الإزدواج الضريبي على المصارف وتكليفها على عمليّاتها مع المصرف المركزي، بحيث تكلف بمقادير تتجاوز بأشواط تلك المطبّقة على مؤسّسات أخرى غير مصرفية، يُخشى أن يؤدّي ذلك إلى الحدّ من قدرة المصارف على تطوير رساميلها على النحو المطلوب ومن قدرتها على استقطاب الرساميل والودائع لتمويل الاقتصاد بشقّيّ العام والخاص والانخراط الفعّال في برنامج الاستثمار في البنى التحتية.

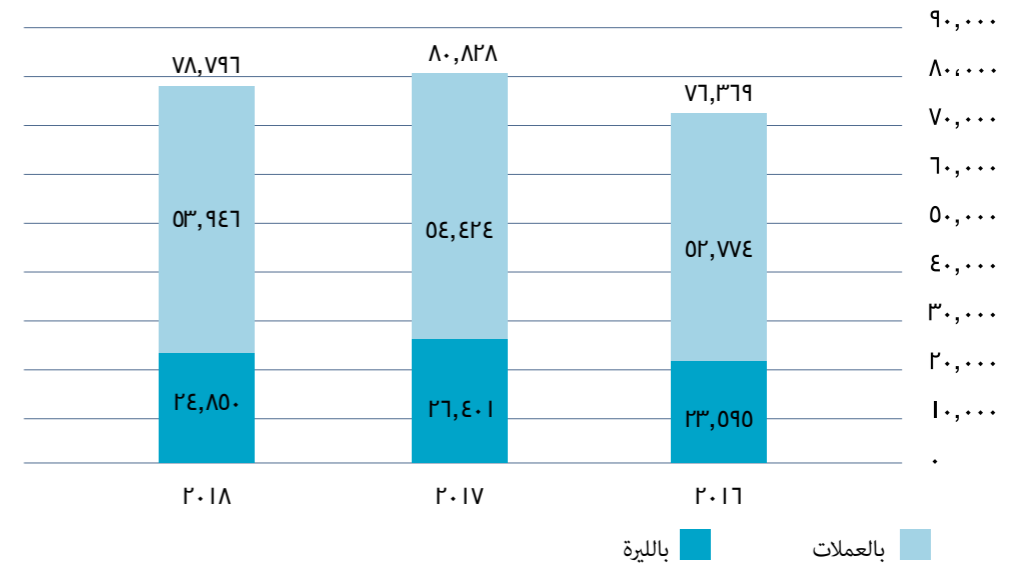
وتفسّر زيادة الأموال الخاصة في العام ٢٠١٨ بتخصيص جزء كبير من أرباح المصارف المحقّقة من الهندسة المالية في العام ٢٠١٦ لتدعيمها، وذلك بطلب من مصرف لبنان. وتعتمد المصارف عادةً إلى توسيع قاعدة رساميلها، من خلال إصدار الأسهم العادية والتفضيلية المصنّفة ضمن الأموال الخاصة الأساسيّة والرساميل الجديدة واجتذاب مستثمرين في لبنان والخارج، ومن خلال إعادة ضخّ معظم أرباحها ضمن رساميلها. ويستدعي تصاعد مخاطر البلد دوماً زيادة حجم الرساميل، ولو على حساب توزيع الأرباح، ما يعزّز الملاءة وسيولة الأسهم المتداولة ومثانة المركز المالي للمصرف والقطاع ككلّ. وفي نهاية كانون الأول ٢٠١٨، بلغ معدل الملاءة في القطاع المصرفي اللبناني ١٧,٨٥% حسب بازل ٣ استناداً إلى مصرف لبنان. تجدر

التسليفات للقطاع الخاص

13-2

بلغت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ما يوازي ٨٩٥٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠١٨ مقابل ما يقارب ٨٩٩٧٦ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٧، لتسجل بالتالي تراجعاً للمرة الأولى منذ العام ٢٠٠٥ نسبته ٠,٥٪ مقابل نمو بنسبة ٥,٣٪ في العام ٢٠١٧، عاكساً الإنكماش الحاد في الحركة الاقتصادية. يُعزى ذلك بوجه خاص إلى انخفاض الطلب على الإقتراض مع تراجع ثقة المستهلك والمستثمر بسبب الأوضاع السياسية والإقتصادية السائدة. كما أنّ ارتفاع معدّلات الفائدة في العام ٢٠١٨ ساهم أيضاً في الحدّ من الطلب على الإقتراض. علماً أنّ هذا المعدّل السلبي والمعدّلات

الضعيفة المسجّلة في السنوات الأخيرة يعكس مستوى النمو الاقتصادي الضعيف في لبنان. وقد شكّلت التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، والتي تتعلّق في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيين في الخارج، ولا سيّما في الدول العربية والإفريقية، ١٢,٠٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ١٠,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٧، ووصلت إلى حوالي ٧١١٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٨، وازدادت بقيمة توازي مليار دولار تقريباً خلال العام المذكور.

إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم
نهاية الفترة (مليار ليرة)

المصدر: مصرف لبنان

14-2

وقد قاربت التسليفات للقطاع الخاص المقيم ما يوازي ١٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحسب التقديرات العائدة لعام ٢٠١٨. وتُعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنةً مع مثيلاتها في العديد من الدول الناشئة. وعلى سبيل المثال، تبلغ هذه النسبة حوالي ٦٩٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أمّا المستوى المرتفع نسبياً لهذا المعدّل في لبنان فيمكن تفسيره، من جهة، بضخامة مخزون الطلب الخاص الممول في جزء كبير منه من قِبَل المصارف لصالح الأفراد والمؤسسات، وذلك من أجل الإستثمار وبخاصة الاستهلاك، ومن جهة أخرى، بضعف رسملة قطاع المؤسسات وطاقة هذه الأخيرة على التمويل الذاتي ولجوتها الكثيف إلى التمويل المصرفي بعيداً عن سوقيّ الأسهم وسندات دين الشركات التي يفتقر إليها لبنان. إن تخصيص بورصة بيروت وإطلاق منصّة إلكترونية للتداول في الأوراق المالية يمهّدان لرسملة الاقتصاد اللبناني، فالتنافسية في التمويل هي السبيل الأمثل والأصح ليكون النمو عملية مستدامة تؤمّن الاستقرار المالي والاجتماعي.

15-2

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات لتصل إلى ٣٣,٤٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٨ مقابل ٣٥,٣٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٧، فيما بقيت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة شبه مستقرّة على حوالي ٣٥,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٣٥,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٧. وتأثرت هذه النتائج بعوامل عدّة، منها تحويلات الودائع المصرفية من الليرة إلى العملات الأجنبية في العام ٢٠١٨ وتراجع الطلب على الإقتراض، بالإضافة إلى صدور تعميم مصرف لبنان رقم ٥٠٣ في آب ٢٠١٨، والذي يطلب فيه ألا يزيد صافي التسليفات الممنوحة من المصرف للقطاع الخاص بالليرة اللبنانية عن ٢٥٪ من مجموع ودائع الزبائن لديه بالليرة اللبنانية. وتبقى نسبة التسليفات إلى الودائع منخفضة في لبنان تقابلها معدّلات سيولة مرتفعة، غالباً ما تميّز بها القطاع المصرفي اللبناني رغم التراجع الكبير لحجم الادّخار الوطني (مقيم وغير مقيم) والذي يعكسه العجز المتماادي في ميزان المدفوعات الجارية.

16-2

ومع انخفاض التسليفات بالليرة بنسبة ٢,٣٪ في العام ٢٠١٨، وشبه استقرار التسليفات بالعملة الأجنبية التي لم تتجاوز نسبة ارتفاعها الـ ٠,٣٪، ارتفع معدّل دورة التسليفات للمرة الأولى منذ العام ٢٠٠٩، ليصل إلى ٦٩,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٦٨,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٧. وكان تراجع معدّل دورة التسليفات في السنوات الأخيرة، وتحديدًا منذ العام ٢٠٠٩، قد جاء كأحد أبرز نتائج الحوافز التي قدّمها مصرف لبنان لأنواع متعدّدة من التسليفات، وهي تتعلّق بصورة رئيسية بقروض سكنية بالليرة اللبنانية إضافةً إلى قروض لقطاعات إنتاجية بقصد تمويل مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة وقروض تتعلّق بالتعليم العالي والمشاريع الصديقة للبيئة والزراعة (غير تلك المدعومة فوائدها).

17-2

ونذكر بأنّه مع استمرار ضعف الطلب الخارجي بسبب الأوضاع القائمة، كان مصرف لبنان قد بادر إلى إعطاء دفع جديد لعملية النمو الإقتصادي من خلال تحفيز الطلب الداخلي عبر التسليف المصرفي، لا سيّما بالليرة، وبفوائد مقبولة قياساً على المستوى العالي الذي تتطلبه السياسة النقدية. وقد استندت سياسته التحفيزية للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة إلى دعائم متنوّعة. نذكر منها أولاً الرزمة التحفيزية من السيولة بكلفة متدنّية للمصارف، والتي أطلقها في مطلع العام ٢٠١٣ بموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣١٣، واستهدفت هذه المبادرات قطاعات الإسكان والتعليم والبيئة والطاقة البديلة وزيادة الأعمال والأبحاث والتطوير والمشاريع الإنتاجية والاستثمارية الجديدة. ووضع مصرف لبنان عبر مبادراته تسليفات بتصرّف المصارف بفائدة ١٪، لتستمرّ هذه الأخيرة في إقراض المؤسسات والأسر. ومنذ مطلع العام ٢٠١٨، قام مصرف لبنان بتبديل هذه الآلية، فباتت للمصارف إمكانية الاستفادة من دعم مصرف لبنان للفائدة مقابل القروض المحدّدة التي تمنحها. وذكر في التعميم الأخير رقم ٥١٥ الصادر في ٢٠١٩/١/٣٠ والمتعلّق بهذا الإطار أنّ المصارف يمكن أن تستفيد من دعم مصرف لبنان على ألا يتجاوز مجموع القروض السكنية الممنوحة بالليرة اللبنانية مبلغ ٧٩٠ مليار

19-2

على صعيد توزع التسليفات على القطاعات الاقتصادية، فإنه يتوافق بصورة عامة مع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، إذا ما استثنينا القطاع الزراعي الذي يحتاج إلى

آليات تمويل متخصصة كما هي الحال في معظم دول العالم، المتطورة منها والناشئة.

توزع تسليفات القطاع المالي المستعملة على القطاعات الاقتصادية (كما في نهاية الفترة)

القطاع	كانون الأول ٢٠١٨		كانون الأول ٢٠١٧		كانون الأول ٢٠١٦	
	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)
التجارة والخدمات	٣٤,١	٣٥٧٠,٤	٣٣,٠	٣٤١١,٠	٣٢,٤	٣١٣٤٦
البناء والمقاولات	١٦,٠	١٦٨١٣	١٦,٧	١٧٢٦٧	١٨,٠	١٧٤١٤
الصناعة	١١,٠	١١٤٩٨	١٠,٠	١٠٣٠٤	٩,٨	٩٥١٧
القروض الشخصية	٣٠,٤	٣١٨٧٦	٣١,٢	٣٢٣٣٢	٣٠,٦	٢٩٦٦٢
منها: القروض السكنية	١٨,٥	١٩٤٢٧	١٩,٠	١٩٦٣٧	١٨,٦	١٧٩٨١
الوساطة المالية	٤,٥	٤٦٨١	٥,٣	٥٤٥٢	٥,٣	٥١٦٩
الزراعة	١,١	١١٩٠	١,١	١١٨٤	١,٢	١١٤٦
قطاعات أخرى	٢,٩	٣٠٥٤	٢,٧	٢٨٤٦	٢,٦	٢٥٢٧
المجموع	١٠٠,٠	١٠٤٨١٦	١٠٠,٠	١٠٣٤٩٥	١٠٠,٠	٩٦٧٨١

المصدر: مصرف لبنان

وفيما تواصل حصة كل من التجارة والخدمات والصناعة ارتفاعها لتشكّل ٣٤,١% و١١% تبعاً من مجموع التسليفات للقطاعات الاقتصادية في نهاية العام ٢٠١٨، فقد شهدت حصة غالبية القطاعات الأخرى تراجعاً في نهاية العام المذكور قياساً على نهاية العام ٢٠١٧ كحصة الوساطة المالية وأيضاً البناء والمقاولات والقروض الشخصية، بما فيها السكنية، نتيجة الركود الذي يشهده القطاع السكني وأزمة الإسكان.

ويُظهر توزع هذه التسليفات على المناطق والمستفيدين تركّزها الواضح في منطقة بيروت وضواحيها ولمصلحة ساكنيها، مع تسجيل تراجع بطيء وتدرجي في حصة هذه المنطقة لتصل إلى ٧٤,٧% من إجمالي التسليفات و٥٢,٢% من مجموع المستفيدين في نهاية العام ٢٠١٨. ويُعتبر هذا التركز منسجماً مع تركّز النشاط الإقتصادي وتركّز السكان ومستوى المداخيل في العاصمة والضواحي.

المعنيّة هذه التسليفات في أوراق مالية (سندات خزينة، شهادات إيداع...) أو حسابات أو عمليات بالدولار يعرضها مصرف لبنان عليها لهذا الغرض.

وتقوم الدعامة الثالثة على تمديد آجال القروض المدعومة للقطاعات المنتجة ومنها السياحة، إلى ١٩ سنة بموجب التعميم رقم ٢٠١٧/٤٦٥، بعد أن كانت المدة ١٣ سنة بموجب التعميم رقم ٢٠١٥/٤٠٠ وتراوح من ٧ إلى ١٠ سنوات بموجب التعميم رقم ٢٠١٣/٣٣٥.

في السياق ذاته، لا بدّ من التذكير بأنّ المصارف تلعب دوراً كبيراً في صيغ التمويل المتخصصة للقطاع الخاص، مؤسسات وأفراداً، من جهة أولى، كشريك مع الدولة اللبنانية وأيضاً مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، ومنها مؤسسة الاستثمار الخاصة لما وراء البحار (OPIC)، والبنك الأوروبي للتثمين (EIB)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وصناديق التنمية العربية، وصندوق النقد العربي، وغيرها، ومن جهة ثانية، كمقرض يتحمّل وحده مخاطر هذه التسليفات ويعرض أنواعاً جديدة ومتنوّعة من القروض.

18-2

وتشير الإحصاءات حول طبيعة التسليفات الممنوحة من قبل القطاع المالي، والعائدة إلى نهاية العام ٢٠١٨، إلى أنّ نسبة عالية منها - وقدّرنا ٧٣,١% - هي قروض ذات آجال محدّدة في حين تتخذ نسبة ٢٦,٩% من إجمالي التسليفات شكل تسهيلات مكشوفة وغير موثّقة بضمانات (Overdrafts). مع العلم أنّ القروض المكشوفة (Overdrafts) تُمنح عادةً للزبائن ذوي الأهلية الائتمانية العالية أو كبار الزبائن حيث يتركز معظم التسليفات، ما يجعل حصّتها متناسبة مع توزع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين. وفي نهاية العام ٢٠١٨، بلغت حصة القروض مقابل تأمين عقاري ٣٨,٩%، وحصة القروض بكفالات شخصية ١٧,١%، وحصة القروض مقابل ضمانات نقدية أو كفالات مصرفية ١٢,٦%، في حين بلغت حصة القروض مقابل ضمانات عينية أخرى ٢,٧%، والقروض مقابل قيم مالية ١,٨%.

ليرة لبنانية مقسّمة على: مبلغ ٤٩٠ مليار ليرة لبنانية في ما يخصّ القروض السكنية التي حصلت سابقاً على موافقة من المصرف المعني أو من الجهات المعنيّة بالبروتوكولات، وكان المصرف قد تجاوز المبلغ المخصّص له عن العام ٢٠١٨، ومبلغ ٣٠٠ مليار ليرة لبنانية في ما يخصّ القروض السكنية التي تُمنح خلال العام ٢٠١٩، وألاً تتجاوز القروض الممنوحة بالليرة من المصارف كافة للقطاعات الإنتاجية ضمن برنامج "كفالة المؤسسات الصغيرة" مبلغ ٥ مليارات ليرة، والقروض التعليمية بالليرة مبلغ ٤٥ ملياراً و"القروض الصغيرة" مبلغ ٢٥ ملياراً والقروض الأخرى الممنوحة بالدولار الأمريكي من المصارف كافة مبلغ ٥٠٠ مليون دولار بما فيها تلك الممولة من البنك الدولي ومن وكالة التنمية الفرنسية والبنك الأوروبي للتثمين.

ويتمثّل ثاني الحوافز بالتعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣٣١ المتعلّق باقتصاد المعرفة (والمعدّل بالتعميم الوسيط رقم ٤١٩ الصادر في نيسان ٢٠١٦)، كون هذا القطاع يشكّل محرّكاً للنمو في المستقبل. ويجيز هذا التعميم للمصارف والمؤسسات المالية المساهمة ضمن حدود ٤% من أموالها الخاصة (٣% قبل التعديل) في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال (Incubators) وشركات مسرّعة للأعمال (Accelerators) يكون نشاطها متمحوراً حول قطاع المعرفة، في حين يوفّر مصرف لبنان لهذه المشاريع ضماناً نسبته ٧٥% ممّا يحول دون مخاطرة المصارف بأموالها الخاصة؛ على ألا تزيد مساهمة المصرف في أيّ من الشركات التي يكون موضوعها محصوراً بالمشاركة في رأسمال "شركات ناشئة" (Venture Capital) عن ٢٠% من نسبة الـ ٤% المذكورة أعلاه وعن ١٠% في أيّ من "الشركات" الأخرى. غير أنه يعود للمجلس المركزي لمصرف لبنان، في حالات معلّلة، الموافقة على تخطّي أيّ من هذه النسب.

وتابع مصرف لبنان مبادراته في دعم اقتصاد المعرفة، فأصدر في تشرين الثاني ٢٠١٧ التعميم الأساسي رقم ٤٧٧ الذي يشير إلى أنّه يمكن إفادة المصارف من تسليفات بالدولار الأمريكي دون فائدة مدّة حدّها الأقصى ٧ سنوات مقابل المساهمات التي تقوم بها على مسؤوليتها في رأسمال الشركات ودون إلزام هذه الأخيرة بأيّ ضمانات مقابلها، على أن توظّف المصارف

٢ على أن يقوم كل مصرف بمنح هذه القروض من المبالغ المودعة بإسمه بالليرة على حساب دائن خاص لدى مصرف لبنان والناتجة عن عمليات بيع دولار أمريكي يقوم بها مع المصرف المركزي لهذه الغاية.

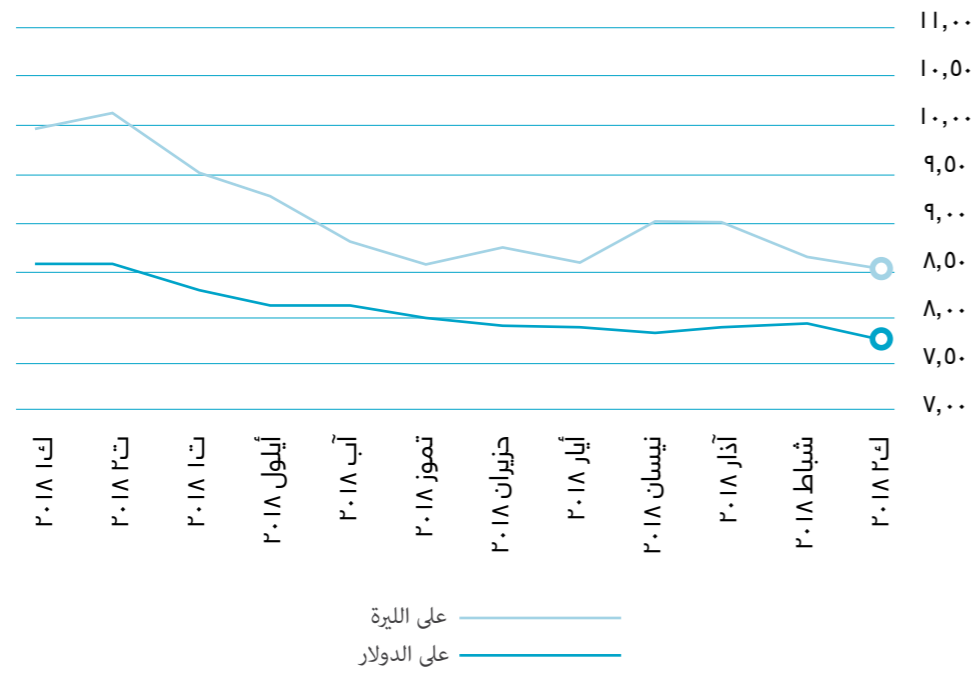
٣ حيث تتركز التسليفات إضافةً إلى تركّزها في القروض الشخصية

20-2

ومن ناحية توزع هذه التسليفات حسب الشرائح، تبين الإحصاءات أنّ التسليفات التي تزيد قيمتها عن مليار ليرة لبنانية يستفيد منها ١,٣٪ فقط (عددهم ٨٣٨٩ شخصاً ومؤسسة) من إجمالي عدد المستفيدين والبالغ ٦٣٦٨٣٩ شخصاً ومؤسسة في نهاية العام ٢٠١٨، وهذه النسبة المتدنية

تنسجم مع ما هو قائم في معظم بلدان العالم. مع العلم أن شخصاً واحداً (أو مؤسسة واحدة) قد يكون قد استفاد (أو استفادت) من أكثر من قرض واحد، وبالتالي، فإن عدد المستفيدين المشار إليه قد يكون فعلياً أدنى ممّا هو مذكور.

تطور معدلات الفائدة المدينة في سوق بيروت (%)



المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع العام

22-2

تراجعت نسبة ٨٪ في العام ٢٠١٧. وفي التفصيل، ارتفعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالعملات الأجنبية بما يوازي ٢٨٠٥ مليارات ليرة وبنسبة ١٣,١٪ في العام ٢٠١٨ مقابل تراجع التسليفات بالليرة بمقدار ٣١٧ مليار ليرة وبنسبة ١,٢٪. وكانت نسبتا التراجع بلغتا ١٢,٨٪ للتسليفات بالعملات الأجنبية و ٤,٠٪ للتسليفات بالليرة في العام ٢٠١٧.

24-2

وجاء التراجع في التسليفات بالليرة مع إمكانية توظيفات أخرى ذات مردود أعلى، ذلك أن المرحلة الدقيقة، وبالتحديد منذ تشرين الثاني ٢٠١٧، تطلبت ارتفاع معدلات الفائدة بالليرة، الأمر الذي شمل التوظيفات لدى مصرف لبنان وودائع الزبائن لدى المصارف، وذلك بهدف ضبط عمليات

يُعتبر القطاع المصرفي ممولاً رئيسياً للقطاع العام، ولو أن حجم التمويل يتغير بين فترة وأخرى متأثراً بالموارد المتوافرة والفرص المتاحة والمردود وإدارة المخاطر. وقد حملت المصارف التجارية حوالي ٤٠٪ من مجموع الدين العام في نهاية العام ٢٠١٨، فيما حمل مصرف لبنان ما يزيد عن ٣٥٪، وتوزعت النسبة المتبقية بالتساوي على المقيمين الآخرين، من جهة، ودول ومؤسسات متعدّدة الجنسية بالإضافة إلى غير مقيمين، من جهة أخرى.

23-2

ارتفعت تسليفات المصارف التجارية الممنوحة للقطاع العام إلى ما يوازي ٥٠٦٥١ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٤٨١٦٣ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٧، أي بنسبة ٥,٢٪ بعد

توزع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين (نهاية العام ٢٠١٨ - ٪، مليار ليرة وعدد)

حسب عدد المستفيدين (%)	حسب القيمة (%)	
١٥,٣٥	٠,٢٠	أقل من ٥ ملايين ليرة
٤٧,٣٩	٣,٥٣	٥ - ٢٥ مليون ليرة
٢٠,٦٢	٥,٨٨	٢٥ - ١٠٠ مليون ليرة
١٤,١٠	١٦,٦٠	١٠٠ - ٥٠٠ مليون ليرة
١,٢٠	٤,٩١	٥٠٠ - ١٠٠٠ مليون ليرة
٠,٩٣	١١,٨٦	١٠٠٠ - ٥٠٠٠ مليون ليرة
٠,١٨	٧,٦١	٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠ مليون ليرة
٠,٢٣	٤٩,٤١	١٠٠٠٠ مليون ليرة وما فوق
٦٣٦٨٣٩	١٠٤٨١٦	المجموع (مليار ليرة-عدد)

المصدر: مصرف لبنان

21-2

عرفت معدلات الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة منحى تصاعدياً في موازاة ارتفاع المعدلات الدائنة كما سبق وأشرنا إليه. فقد ارتفع متوسط الفائدة المدينة على الدولار من ٧,٣٤٪ في العام ٢٠١٧ إلى ٨,٠٧٪ في العام ٢٠١٨، علماً أنه بلغ ٨,٥٧٪ في شهر كانون الأول ٢٠١٨. وفي ما يتعلق بمتوسط

الفائدة المدينة على الليرة، فقد ارتفع من ٨,٢٩٪ في العام ٢٠١٧ إلى ٩,١٠٪ في العام ٢٠١٨، علماً أنه بلغ ٩,٩٧٪ في شهر كانون الأول ٢٠١٨.

التحويل من الليرة إلى العملات الأجنبية، في حين بقيت معدلات الفائدة مستقرة على سندات الخزينة بالليرة بجميع فئاتها حتى نهاية تشرين الثاني ٢٠١٨ قبل أن يرتفع المردود على فئتي ١٠ سنوات و١٥ سنة في الشهر الأخير من العام ٢٠١٨ وعلى الفئات الأخرى ابتداءً من الشهر الأول من العام ٢٠١٩. وفي التفصيل، انخفضت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية من ٢٦٥٥٦ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٧ إلى ٢٤٤٥٦ ملياراً في نهاية تشرين الثاني ٢٠١٨ لترتفع إلى ٢٦١٩٨ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٨ بعد أن اكتسبت بسندات من فئة ١٠ سنوات بمردود ١٠٪ مقابل ٧,٤٦٪ في الإصدارات السابقة، وبسندات من فئة ١٥ سنة بفائدة ١٠,٥٪ بعد توقّف إصدار هذه الفئة منذ سنوات. وعلى العموم، جاءت الاكتتابات الجديدة بالسندات بالليرة خلال العام ٢٠١٨ دون الإستحقاقات وكان مصرف لبنان يغطّي العجز، مع العلم أنّ تركّز الاكتتابات هو على الفئات الطويلة الأجل (٧ سنوات وما فوق) ذات المردود الأعلى نسبياً.

وفي ما يخصّ محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبندز، فقد ارتفعت من ١٤١٧٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠١٧ إلى ١٦٠٣٩ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٨. وقد تأثرت محفظة المصارف من هذه السندات بعوامل عدّة، منها شراء المصارف حوالي ٣ مليارات دولار من اليوروبندز من محفظة مصرف لبنان الذي نفّذ، مع وزارة المالية، عملية مقايضة في شهر أيار ٢٠١٨ قضت باستبدال ما يوازي ٥,٥ مليارات دولار من محفظته من سندات الخزينة بالليرة إلى محفظته من سندات اليوروبندز، كما استحققت للمصارف سندات يوروبندز في كلّ من حزيران وتشرين الثاني ٢٠١٨. نتيجةً لذلك، انخفضت حصّة التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة من ٥٥,٦٪ من إجمالي تسليفاتها لهذا القطاع في نهاية العام ٢٠١٧ إلى ٥٢,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٨، في حين ارتفعت حصّة التسليفات بالعملات الأجنبية من ٤٤,٤٪ إلى ٤٧,٧٪ في نهاية العامين على التوالي.

الموجودات الخارجية

25-2

ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المرسله إلى ١٢ مليار دولار (والتي لا تتضمّن الودائع لدى المصارف المركزية غير المقيمة) في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ١١,٣ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧، لتكون بذلك قد ازدادت بنسبة ٦,١٪ في العام ٢٠١٨ بعد ارتفاعها بنسبة ٤,٢٪ في العام ٢٠١٧. وبلغت حصتها ٤,٨٪ من إجمالي الموجودات المصرفية في نهاية ٢٠١٨ (٥,١٪ في نهاية العام ٢٠١٧). واستقرت نسبة هذه الودائع على ٩,٧٪ من ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف في نهاية العام ٢٠١٨ شأنها في نهاية العام ٢٠١٧، وهي أدنى ممّا كانت عليه في السابق نظراً لمردود هذه الموجودات المتدني نسبياً. وبالتالي، تفضّل المصارف توظيف سيولتها بالعملات الأجنبية بمردود أعلى لدى مصرف لبنان، علماً أنّ هذا الأخير غالباً ما يُعيد بدوره توظيف هذه الموجودات لدى مصارف في الخارج، ما يعني أنّ هذه التوظيفات ما زالت تتمتع بالنسبة إلى المصارف بمستوى السيولة والمخاطر ذاته تقريباً، في وقت تُساهم في تدعيم موجودات مصرف لبنان الخارجية من العملات الأجنبية وفي الدفاع عن الإستقرار النقدي. وتجدر الإشارة إلى أن موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية (باستثناء الذهب) بلغت ٣٩,٧ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨.

26-2

وبالإضافة إلى كونها مكوّناً مهماً للسيولة بالعملات الأجنبية، تلعب الودائع لدى المرسلين وظيفة هامة في تمويل تبادلات لبنان مع الخارج وأيضاً في إدارة السيولة والمخاطر. لذلك، وعلى الرغم من المردود المنخفض نسبياً لهذه التوظيفات الخارجية، تسعى المصارف دائماً في إدارة مواردها إلى تأمين حدّ أدنى من السيولة بالعملات الأجنبية لدى المصارف المرسله، ما يساعد على احتواء أيّة تطوّرات سلبية طارئة، كما يحدّ من سياسة تجنّب المخاطر (De-risking) التي قد تعتمدها أحياناً بعض المصارف المرسله.

27-2

وتجدر الملاحظة إلى أن ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المرسله (دون ودائعها لدى المصارف المركزية) قد انخفضت، صافياً من الالتزامات تجاه المصارف غير المقيمة، إلى ٢,٧ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٣,٨ مليارات دولار في نهاية العام الذي سبق. وبتعبير آخر، غطّت الودائع لدى المصارف المرسله ١,٣ مرّة الالتزامات الخارجية تجاه المصارف غير المقيمة في نهاية العام ٢٠١٨ (١,٥ مرّة في نهاية العام ٢٠١٧). مع الإشارة إلى أنّ المصارف غير المقيمة التي تملك حسابات دائنة في القطاع المصرفي اللبناني هي في جزء منها مصارف تابعة للمصارف اللبنانية.

28-2

من جهة أخرى، تراجعت الموجودات الخارجية الأخرى للمصارف إلى ٤٠٤٤ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٤٢٥١ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٧، أي بنسبة ٤,٩٪ بعد ارتفاعها بنسبة ١,٦٪ في العام ٢٠١٧. وتدخل بشكل أساسي ضمن هذه الموجودات الإستثمارات المباشرة في رساميل المصارف الشقيقة أو التابعة، وأيضاً الإستثمارات في سندات الدين في الخارج، والتي لا تقلّ درجة تصنيفها عن BBB على أن تكون خاضعة لرقابة بلدان مصنّفة تصنيفاً سيادياً بدرجة BBB وما فوق في حال كانت صادرة عن شركات. وتدرّ هذه التوظيفات بوجه عام مردوداً مرتفعاً قياساً على مردود الودائع لدى المصارف غير المقيمة، كما تشكّل هذه الموجودات الخارجية تنوعاً مرغوباً فيه للتوظيفات الخارجية، وتالياً توزيعاً للمخاطر.

الودائع لدى مصرف لبنان

29-2

تابعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ارتفاعها عام ٢٠١٨ لتصل قيمتها إلى ١٩٦٢٨٨ مليار ليرة في نهاية هذا العام مقابل ١٥٥٨٩٣ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٧. فتكون بذلك قد ارتفعت بمقدار ٤٠٣٩٥ مليار ليرة في العام ٢٠١٨ مقابل ارتفاعها بقيمة ٢١٢٨١ مليار ليرة في العام ٢٠١٧. وارتفعت حصّتها من إجمالي التوظيفات المصرفية إلى ٥٢,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٤٧,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٧. ويأتي ذلك في إطار إدارة السيولة والعمليات المالية المتعدّدة التي نفّذها مصرف لبنان مع المصارف لتدعيم الاحتياطيات والمحافظة على الاستقرار النقدي. وقد نتج ارتفاع هذه التوظيفات في العام ٢٠١٨ من زيادة كبيرة في الودائع لأجل بالليرة والدولار، بالإضافة إلى زيادة التوظيف في شهادات الإيداع بالليرة التي تركّز ارتفاعها في النصف الأول من السنة، علماً أن محفظة شهادات الإيداع بالدولار بقيت شبه مستقرّة خلال العام المذكور.

ثالثاً: المصارف وإدارة المخاطر

1-3

اتخذ مصرف لبنان في العام ٢٠١٨، كما في السنوات التي سبقت، مزيداً من الإجراءات الاحترازية سعياً إلى إدارة أفضل للمخاطر المصرفية، تناولت نواحي متعدّدة من العمل المصرفي، ومن أبرزها ما يتعلّق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وبالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية، وتصنيف مخاطر الديون، وبالعمليات المالية والنشاطات في الأسواق المالية، وإبداعات وتوظيفات وتسليفات المصارف اللبنانية في المصارف والمؤسسات الشقيقة أو المرتبطة بها في الخارج، وبالإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف العاملة في لبنان. ولمزيد من التفصيل حول الإجراءات التنظيمية للعمل المصرفي، يُرجى مراجعة القسم الثاني من هذا التقرير.

2-3

تعتمد المصارف اللبنانية الممارسات والقواعد التنظيمية والرقابية التي تستند إليها الصناعة المصرفية العالمية في هذا المجال، مُلتزمة تحديداً بالنظم وبضوابط العمل المصرفي التي تضعها السلطات النقدية والرقابية في لبنان كما في جميع الدول التي تعمل فيها، ومنها ما يتعلّق بتطبيق معايير يفرضاها الواقع اللبناني إضافةً إلى المعايير الدولية، مع تكيف هذه القواعد والمعايير أحياناً مع البنية المصرفية اللبنانية وخصوصيتها وترك هامش من المرونة في التطبيق وتدرّجاً في التنفيذ وفق الحاجة والمعطيات.

مخاطر السمعة Reputation Risk الناتجة عن عدم تطبيق إجراءات الإمتثال (Compliance)

3-3

تخرط المصارف اللبنانية جدياً في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية المفروضة على الأفراد والمؤسسات في عدد من الدول، أولاً بقرار واع ومسؤول من إدارتها، وثانياً التزاماً منها بالقانون رقم ٢٠١٥/٤٤ وقبلة

بالقانون رقم ٢٠١١/٣١٨ ومعايير الصناعة المصرفية العالمية وبالتعميم واللوائح الصادرة عن السلطات النقدية والرقابية، وذلك بهدف خدمة الإقتصاد اللبناني في علاقاته المالية الخارجية وتالياً خدمة عملاء المصارف أفراداً ومؤسسات. وطوّرت المصارف في هذا المجال طيلة السنوات الماضية سياسات وأنظمة فعّالة، أكسبتها مصداقية في الأسواق المالية العالمية، وهي مستمرة وبقوة في الإلتزام بقواعد مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومعرفة العملاء. وتركز المصارف على إخضاع موظفيها بشكل دائم ومكثف لدورات تدريبية وورش عمل تتناول القوانين والأنظمة وكذلك المعايير والتطورات العالمية ذات الصلة، والتوعية على كيفية رصد وتجميد حركات الأموال المشبوهة والإبلاغ عنها والتواصل الدائم مع هيئة التحقيق الخاصة، بهدف الوصول إلى مستوى أعلى من الثقافة والتقنية والإحترافية في العمل المصرفي.

4-3

في تموز ٢٠١٧، أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ١٣٩ المتعلّق بالتبادل التلقائي للمعلومات لغايات ضريبية، لمساعدة وتوجيه المصارف على تطبيق أحكام القانون رقم ٢٠١٦/٥٥. وعمد المركزي من خلال التعميم الوسيط رقم ٤٩٨ الصادر في حزيران ٢٠١٨ على إدخال تعريف وكيفية تحديد صاحب الحق الإقتصادي Beneficial Owner على نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وأصدر في أيلول ٢٠١٨ التعميم الأساسي رقم ١٤٦ المتعلّق بأصول التعامل مع قانون الحماية العامة للبيانات الشخصية GDPR، الذي يطلب، من بين أمور عدّة، تعيين مسؤول عن حماية البيانات الشخصية Data Protection Officer من داخل وحدة الإلتزام، وتعديل برنامج الإمتثال Compliance Program بما يتماشى مع الإجراءات التي ستُتخذ بهذا الشأن. أيضاً في أيلول ٢٠١٨، أصدر التعميم الوسيط رقم ٥٠٨ الذي يطلب فيه من المصارف إبلاغ "هيئة

التحقيق الخاصة"، فوراً، بالإجراءات والتدابير التي قد تتخذها استناداً إلى القوانين والأنظمة المعمول بها والمتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك لجهة تجميد أو إقفال أي حساب عائد لأحد عملائها أو الإمتناع عن التعامل أو عن فتح أي حساب له وتوضيح الأسباب الموجبة التي تبرّر اتّخاذ هذه الإجراءات أو التدابير. وأصدر أخيراً في كانون الأول ٢٠١٨ التعميم الوسيط رقم ٥١٣ الذي يطلب فيه من المصارف، كلّ في ما يخصّها، أن تأخذ بمؤشّر إضافي كدلالة على تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب وهو "حصول ايداع نقدي ناتج عن عملية بيع عقار يعقبه سحب المبلغ أو تحويله إلى الشاري أو إلى شخص يعيّنه هذا الأخير، وذلك بحجّة الغاء عمليّة البيع".

5-3

وفي إطار سعي جمعيّة المصارف الدائم إلى نشر الوعي ودعم المصارف المتوسطة والصغيرة، طلبت من شركة ديلويت Deloitte تطوير "دليل السياسات والإجراءات لحماية البيانات" Data Protection Policies and Procedures Manual بعد أن وزعت سابقاً دليلاً حول "معيار الإبلاغ الموحد" Common Reporting Standard CRS (في شباط ٢٠١٧)، و"دليل العقوبات" (٢٠١٥)، و"دليل السياسات والإجراءات المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب" (٢٠١٣)، و"الدليل الشامل لسياسة قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية" FATCA (٢٠١٣). كما تابعت جمعيّة مصارف لبنان والمصارف اللبنانية في العام ٢٠١٨ تحركاتها الخارجية الدورية التي استهدفت بشكل خاص الولايات المتحدة الأميركية وتواصلت مع مسؤولين رسميين ومصرفيين وبخاصة مسؤولي دوائر الإلتزام، بهدف تحصين سمعة القطاع المصرفي اللبناني وصورته في الخارج، واستمرار لا بل تعزيز العلاقة مع المصارف المراسلة وتلافي سياسة تجنّب المخاطر De Risking، ليبقى لبنان جزءاً من النظام المالي العالمي، خدمةً لمصلحة الزبائن والقطاع المصرفي والإقتصاد اللبناني.

مخاطر الملاءة Solvency Risk

6-3

تولي المصارف أهمية خاصة لموضوع المخاطر المرتبطة بضعف الملاءة أو بعدم كفاية رأس المال لتغطية جميع أنواع المخاطر الكامنة في الأعمال التجارية اليومية للمصرف. وتسعى دائماً إلى تعزيز ملاءتها وقاعدة رساميلها ليس فقط لمواجهة المخاطر المتعدّدة وتغطية الخسائر المحتملة والإلتزام بالمعايير المحليّة والدولية ذات الصلة، بل أيضاً للإحتفاظ بالماليّة العالية لدعم متطلّبات النمو والتوسّع في النشاطات القائمة والمُحتملة وفي أسواق المال، إضافةً إلى حماية أموال المودعين والمقرضين الآخرين والمستثمرين في المصارف. وتتمّ عمليّة تقييم ومتابعة كفاية رأس المال بما يتوافق مع السياسات والإجراءات الموضوعية من قبل إدارات المصارف وبالنظر الى القواعد والنسب والتدابير الموضوعية من قبل السلطات الرقابية المحليّة، وبالتالي وفقاً لأحكام التعميم الصادرة حول كفاية رأس المال، ولا سيّما التعميم الأساسي لمصرف لبنان رقم ٤٤ وتعديلاته. فتمتّ ملاءمة حجم رأس المال المطلوب في جميع الظروف والأوقات مع حجم الأصول داخل الميزانية والإلتزامات خارج الميزانية المرجّحة بأوزان المخاطر Risk weighted assets and off balance sheet commitments، وبالتحديد مخاطر الائتمان Credit Risk، ومخاطر السوق Market Risk، والمخاطر التشغيلية Operational Risk، وفقاً لما هو معمول به في الصناعة المصرفية الدولية وتبعاً للمعايير العالمية.

7-3

وقد حقّق القطاع المصرفي اللبناني معدلات الملاءة المستهدفة لعام ٢٠١٨ بموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤٣٦، إذ بلغ معدّل الملاءة في متوسط القطاع (Total Capital/Risk Weighted Assets) بحسب آخر المعلومات الصادرة عن السلطات النقدية والرقابية، ١٦,٥٦٪ في نهاية أيلول ٢٠١٨

٤ يطلب التعميم ٤٣٦ الوصول في نهاية العام ٢٠١٨ إلى النسب التالية: ١٠٪ في ما يخص حقوق حملة الأسهم العادية إلى مجموع الموجودات المرجحة Common Equity Tier 1 Ratio، و ١٣٪ في ما يتعلق بنسبة الأموال الخاصة الأساسية إلى مجموع الموجودات المرجحة Tier 1 Ratio و ١٥٪ في ما يخص نسبة الأموال الخاصة الإجمالية إلى مجموع الموجودات المرجحة Total Capital Ratio. وتتضمن جميع هذه النسب إحتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة (Capital Conservation Buffer) على أن يبلغ ٤,٥٪ من الموجودات المرجحة في نهاية العام ٢٠١٨.

وفق معيار بازل ٣. ولذا، فقد بلغ هذا المعدل ١٧,٦٪ على الصعيد العالمي و١٧,٧٪ في الأسواق الناشئة. وهكذا، لم يواجه القطاع المصرفي اللبناني مصاعب في تطبيق مقررات بازل ٣، إذ وازب في السنوات الأخيرة على تقوية الأموال الخاصة الأساسية من خلال إعادة ضخ جزء من الأرباح في الأموال الخاصة ومن خلال إصدار الأسهم. ويواكب الجهاز المصرفي دوماً التنظيمات والتدابير الجديدة المطروحة على الصعيد العالمي، والتي أصبحت أكثر تشدداً مع رفع مستوى النوعية والشفافية في قاعدة رأس المال وتعزيز درجة تغطية المخاطر وضبط عملية الإفراط في الاستدانة، أو نسبة الدين في الموارد المصرفية وغيرها من الأمور، مع الإشارة إلى أن لجنة بازل تترك للسلطات النقدية المحلية هامشاً مهماً لتقدير ما يلائم السوق المحلية.

ولابد من التذكير في هذا السياق بأن تمتين القاعدة الرأسمالية للمصارف كان أحد أهداف العمليات المالية التي نفذها مصرف لبنان في العام ٢٠١٦، لكي يساعد هذه الأخيرة على الالتزام بالمعايير الدولية الجديدة فتستمر بالتالي في تمويل الإقتصاد وفي دعم احتياطي مصرف لبنان. لذلك، طلب مصرف لبنان من المصارف تخصيص الفائض الناتج عن العمليات المذكورة في الأموال الخاصة، ما مكّن المصارف من استعماله في الإلتزام بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (IFRS 9)، والذي دخل حيز التنفيذ في بداية العام ٢٠١٨ ومن بلوغ معدلات الملاءة التي يطلبها مصرف لبنان والتي فضلناها أعلاه.

مخاطر الإقراض Credit Risk

8-3

تماشياً مع مبادئ الإدارة الرشيدة والإمتثال الدولية Compliance and Corporate Governance International Guidelines، تعتمد المصارف العاملة في لبنان إلى تحديد مستوى الرغبة في اتخاذ المخاطر الائتمانية Credit risk appetite والحدود أو السقوف الائتمانية Credit risk limits من قبل مجالس إدارتها، والتي تبلغ هذا الأمر بدورها إلى اللجان والمديريات المختصة لاعتماد السياسات والتدابير الإجرائية التي تتناسب مع قراراتها

والأهداف الموضوعية. وتسعى المصارف إلى السيطرة على / أو الحد من مخاطر الائتمان وضبطها عن طريق وضع حدود أو سقوف قصوى على حجم المخاطر التي هي على استعداد لقبولها، أكان بالنسبة إلى الأطراف المُقابلة Counterparties أو إلى التركز القطاعي والجغرافي Industry and geographic concentration، كما من خلال رصد ومتابعة درجة التعرض للمخاطر Exposures Risk وتلاؤمها أو تماشيها مع الحدود المرسومة. فهناك سقوف موضوعية للتوظيفات لدى المؤسسات المصرفية والمالية وفي الأدوات المالية ذات التصنيف الائتماني المرتفع، ولدرجة التعرض للمخاطر السيادية، إضافة إلى القيود المطبقة على القروض والتسهيلات للزبائن بما في ذلك القيود بالنسبة إلى البلد الواحد والقطاع الإقتصادي والأجال والتصنيف الائتماني والكفلاء وغيرها تجنّباً لتركز المخاطر.

9-3

وفي ما يتعلق بالقروض والتسهيلات الممنوحة للزبائن تحديداً، تسعى المصارف أيضاً إلى الحد من مخاطر الائتمان المرتبطة بهذا النشاط من خلال سلسلة من الاجراءات المتخذة والتي تطل نشأة القرض وتكوين الملفات، وتأمين الوثائق والكفالات والضمانات الكافية، والمتابعة، والتصنيف الدوري للقروض بحسب تعليمات السلطات النقدية والرقابية وبتكوين المؤونات اللازمة عليها حسب تصنيفها، بحيث تغطى القروض الرديئة بالمؤونات على نحو كامل وتُدرج خارج الميزانية. كما تلتزم المصارف بالمعايير الاحترازية المتعلقة بالتسهيلات لمقتض واحد وتلك الممنوحة للجهاز المصرفي من أفراد وشركات. بالإضافة إلى ذلك، تطلب إدارات المصارف من المؤسسات الكبيرة ومن كبار المقترضين توفير ميزانيات مدققة، من جهة، وضمانات مقبولة، من جهة ثانية. والشروع في التسهيلات الائتمانية هو بداية عمل مشترك بين الفروع المصرفية والأقسام أو الدوائر المختصة في المصرف الأم حيث يتم إجراء تحليل ائتماني لأهلية المقترض وقدرته على السداد ودراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع، وحيث يقوم قسم إدارة مخاطر الائتمان بمراجعة الملف والتحليل الائتماني بشكل مستقل وإعداد رأي مكتوب بالمخاطر المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية التي تمّ درسها ورفعها إلى لجان الائتمان المعنية.

ولجان الائتمان هي المسؤولة عن الموافقة على التسهيلات التي تصل إلى الحدّ المعين لها. فالمصارف لديها مستويات مختلفة من السلطات أو الجهات المؤمّنة على الموافقة على طلب الائتمان، وهذا يتوقّف على طبيعة وحجم التسهيلات المطلوبة والسقوف الموضوعية. لذا فإنّ الموافقة على القرض قد تقتصر على موافقة لجان الائتمان أو تكون خاضعة للجان التنفيذية أو مجالس الإدارة.

10-3

وبقيت المخاطر المتعلقة بالتسليفات داخل الإقتصاد اللبناني مضبوطة عموماً، على الرغم من النمو الإقتصادي الضعيف الذي يسجله الإقتصاد اللبناني في السنوات الأخيرة. وفي ظلّ هذه الظروف، ازدادت قليلاً نسبة الديون المشكوك بتحصيلها إلى إجمالي التسليفات Doubtful Loans/Total Loans لتبلغ ٤,٣٠٪ في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل ٣,٧٠٪ في نهاية العام ٢٠١٧، وهي نسبة مقبولة مقارنة مع المتوسطات الإقليمية (٦,٠٨٪) ومدنّية بالمقارنة مع تلك المسجلة في الأسواق الناشئة (٧,٧٠٪)، في حين تراجعت قليلاً المؤونات المكوّنة لتغطية الديون غير المنتجة Provision/NPL إلى ٦٠,٤٩٪ مقابل ٦١,١٦٪ في نهاية العام المذكورين على التوالي.

من جهة أخرى، ارتفعت درجة تعرض المصارف للمخاطر السيادية على نحو إضافي في العام ٢٠١٨، بحيث وصلت حصة تسليفات المصارف للقطاع العام وودائعها لدى مصرف لبنان إلى ٦٥,٧٪ من إجمالي التوظيفات في نهاية العام المذكور مقابل ٦١,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٧. والجدير ذكره أنّ جزءاً لا بأس به (أكثر من ٤٧٪) من التوظيف لدى القطاع العام ومصرف لبنان هو بالعملة الوطنية بحيث ينتفي عملياً خطر عدم تسديده. أما التوظيفات بالعملة الأجنبية، فهي في جزء كبير منها لدى مصرف لبنان، الذي يعيد بدوره توظيف القسم الأكبر منها خارجياً في أدوات قليلة المخاطر ومرتبعة السيولة قد تكون مشابهة لبنية توظيفات المصارف في الخارج. أمّا لناحية التصنيف السيادي للدولة اللبنانية، فقد حصلت مؤخراً بعض التطوّرات السلبية حيث قامت وكالة "موديز" في كانون الثاني ٢٠١٩ بتخفيض تصنيف لبنان الائتماني من B3

إلى Caa1 وعدّلت النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة. من جهتها، أكّدت وكالة "ستاندرد اند بورز" على تصنيفها لديون لبنان في آذار ٢٠١٩ لكنّها خفّضت النظرة المستقبلية من مستقرة إلى سلبية، بعد أن سبقتها بذلك وكالة "فيتش" حيث أكّدت في كانون الأول ٢٠١٨ على تصنيف لبنان وعدّلت النظرة المستقبلية من مستقرة إلى سلبية.

مخاطر تقلبات معدلات الفوائد Interest Rate Risk

11-3

تبقى المخاطر المرتبطة بتقلبات معدلات الفائدة تحت السيطرة على الرغم من ارتفاع معدلات الفائدة المصرفية على الليرة والدولار منذ أواخر العام ٢٠١٧ في سوق بيروت. وتعتبر هذه المخاطر محدودة في ما يخصّ تسليفات المصارف للقطاع الخاص، لأنها في قسم كبير منها جارية، وتتمّ بالتالي مراجعة معدلات الفائدة المطبقة عليها بشكل دوري يتناسب إلى حدّ كبير مع فترة مراجعة معدلات الفائدة المطبقة على الودائع. ويختلف الوضع بشأن التسليفات التي تمنحها المصارف للقطاع العام وتوظيفاتها لدى المصرف المركزي في شهادات الإيداع لأنّ آجالها أطول نسبياً والفائدة عليها ثابتة وغير متحرّكة. فعلى سبيل المثال، بلغ الأجل المثقل على محفظة سندات الخزينة بالليرة حوالي ٤,٥ سنوات في نهاية العام ٢٠١٨، وحوالي ٨ سنوات بالنسبة إلى سندات اليوروبوندرز. ما يجعل فجوة الآجال بين المطلوبات والتوظيفات واسعة جداً. ولكن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أولاً أنّ ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع بالليرة والذي طال بشكل خاص تلك التي تمّ تمديد آجال استحقاقها تحمّل مصرف لبنان وليس المصارف كما سبق وذكرنا في القسم الأول من هذا التقرير، وينطبق ذلك على ارتفاع الفوائد على الودائع بالدولار. وثانياً، أنّ المصارف تملك سيولة أولية مرتفعة بالعملة الأجنبية، كما أنّ الفائدة المدفوعة على الودائع بالليرة ترتبط عموماً بالمرودود على سندات الخزينة بالليرة والتوظيفات لدى المركزي وليس العكس، والمرودود على سندات الخزينة وشهادات الإيداع الطويلة الأجل وايداعات المصارف الطويلة الأجل لدى المركزي يأخذ في الاعتبار تلك المخاطر، أي تقلب معدلات الفوائد، إضافة إلى كونها أدوات مالية قابلة للتداول وتعتبر سائلة

وارتفع معدّل السيولة الاجمالية بالليرة وبالعملات الأجنبية، أي الموفورات ومحفظة سندات الخزينة بالليرة وبالعملات الأجنبية لأقلّ من سنة والموجودات الخارجية من دون التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، إلى حوالي ٦١,٥٪ من إجمالي الميزانية في نهاية العام ٢٠١٨ مقابل حوالي ٥٦,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٧. كما يبلغ معدّل السيولة الأوليّة بالعملات الأجنبية، أي الودائع لدى مصرف لبنان ولدى المصارف في الخارج، حوالي ٦٢٪ من الودائع والإلتزامات بهذه العملات، علماً أنّ هذا المستوى المرتفع يُعتبر ضرورياً لإدارة سليمة للودائع بالعملات الأجنبية في اقتصاد مدولر وفي غياب المُقرض في المقام الأخير بالدولار.

ولا بدّ من الإشارة أخيراً إلى أنّ مصرف لبنان أصدر في آذار ٢٠١٨ التعميم الأساسي رقم ١٤٥ المتعلّق بنسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio، والذي يطلب فيه من المصارف أن تحافظ على نسبة تغطية سيولة تفوق ١٠٠٪، بالليرة اللبنانية وبكلّ عملة رئيسية، تعكس تقييمها الذاتي لمخاطر السيولة وتتناسب مع سمة وخصائص مخاطر السيولة التي يمكن أن تتعرّض لها. وتحتسب هذه النسبة وفقاً للمعادلة التالية: مخزون الأصول السائلة عالية الجودة على مجموع صافي التدفّقات النقدية الصادرة خلال فترة ٣٠ يوماً.

مخاطر السيولة Liquidity Risk

14-3

يتمتع القطاع المصرفي اللبناني بمعدّلات سيولة مناسبة، سواء بالليرة أو بالعملات الأجنبية، ما يُبقي مخاطر السيولة تحت السيطرة إلى حدّ كبير. فالمصارف تعتمد منذ سنوات استراتيجية تأمين حدّ أدنى من السيولة، بالليرة وخصوصاً بالعملات الأجنبية، حرصاً على تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي بشكل عام واللجوء إليها في حال استجدّت أيّ تطوّرات سلبية، مثل الأزمة السياسية المفاجئة مطلع تشرين الثاني ٢٠١٧، والفرغ الحكومي بعد انتخابات أيار ٢٠١٨ والذي ترافق مع شائعات ممنهجة حول الوضع النقدي، حيث لعبت سيولة المصارف المريحة بالعملات الأجنبية دوراً أساسياً في التصدي لها. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية فعاليتها في تجاوز الأزمات، ورسّخت الثقة بالقطاع وساهمت في المحافظة على الاستقرار النقدي. وتجدر الإشارة إلى أنّه نتيجة تحويلات الودائع المصرفية من الليرة إلى الدولار في العام ٢٠١٨ للأسباب التي سبق وتوقّفنا عندها، ازدادت حاجة المصارف للسيولة بالليرة في بعض الأوقات، وقد استطاعت تأمينها من خلال الإستدانة من بعضها البعض في سوق الإنترنت، ومن خلال عمليات الريبو مع مصرف لبنان.

المخاطر التشغيلية Operational Risk

13-3

تعتمد المصارف العاملة في لبنان على مجموعة من السياسات والإجراءات في إدارة المخاطر التشغيلية المرتبطة بتوقّف طارئ في أنظمة العمل، أو حصول أخطاء بشرية وإدارية خلال القيام بالمهام المطلوبة، أو عمليّات غشّ، أو التعرّض لأحداث خارجية من كوارث طبيعية واضرابات ومظاهرات وغيرها، والتي قد تُحدث ضرراً في سمعة المصرف أو قد تكون لها آثار قانونية أو تنظيمية أو قد تؤدي إلى خسارة ماليّة. فهناك إطار لإدارة المخاطر التشغيلية Operational Risk Management Framework يخضع للتدقيق Audit السنوي بحسب المتطلّبات الرقابية ومما يتماشى مع ممارسات الصناعة المصرفية الدولية، وكذلك فريق مستقلّ لإدارة هذه المخاطر التشغيلية يندرج في مهامه الأساسية تطبيق مضمين الإطار المشار إليه، بالتنسيق والتعاون مع وحدات أخرى في المصرف كالتدقيق الداخلي Internal Audit أو أمان المعلومات واستمراريّة العمل Corporate Information Security and Business Continuity. ويشمل إطار إدارة المخاطر التشغيلية مبادئ مُختبرة على أرض الواقع، كمثل وجوب مضاعفة أنظمة المهام الأساسية Redundancy of Mission-Critical Systems، وفصل الواجبات Segregation of Duties، وتطبيق إجراءات موافقة صارمة Strict Authorization Procedures، وإجراء التسوية اليومية Daily Reconciliation، وتحديد مسؤوليّة إدارة المخاطر التشغيلية على المستوى العملي، وغيرها من المبادئ أو التوجيهات. وتُستخدم التغطية التأمينية Insurance Coverage كوسيلة خارجية للحدّ من المخاطر ومما يتناسب مع حجم النشاط وخصائصه.

نسبياً بعكس التسليفات للقطاع الخاص، وكلّها أمور تحدّ من هذه المخاطر. زد على ذلك أنّ المخاطر المتعلقة بارتفاع إضافي في معدّل الفائدة على الدولار الأميركي لم تعد مطروحة في المستقبل القريب، وكان بنك الإحتياطي الفدرالي قد رفع معدّل الفائدة المرجعية على الدولار بواقع نقطة مئوية في العام ٢٠١٨ إلى ٢,٢٥-٢,٥٪.

مخاطر سعر الصرف Exchange Rate Risk

12-3

بقيت مخاطر سعر الصرف تحت السيطرة في العام ٢٠١٨، إذ لم يطرأ أيّ جديد أو تغيير لناحية التزام الحكومة والمصرف المركزي بسياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي، وبخاصّة لناحية توافر الإمكانيات اللازمة لذلك، على الرغم من تعرّض العملة الوطنية لضغوط كبيرة بسبب الأوضاع السياسية والإقتصادية السائدة والشائعات المغرضة التي ركّزت على قرب انهيار الوضع النقدي، والتي استطاع المصرف المركزي احتواءها بالتعاون مع المصارف بفضل عمليّاته الإستباقية والإحتوائية (لمزيد من التفصيل، يُرجى مراجعة القسم الأول). وقد استطاع مصرف لبنان أن يحافظ على مستوى جيّد من احتياطيّات العملات الأجنبية، إذ بلغت ٣٢,٥ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨، ما يغطّي حوالي ٢٠ شهراً من الاستيراد وحوالي ٦٣,٨٪ من الكتلة النقدية بالليرة و٢٣,٠٪ من الكتلة النقدية بمفهومها الواسع م٣ (M3). كما تبقى مخاطر سعر الصرف متديّة لناحية بنية مراكز القطع في ميزانيّات المصارف نظراً لتعاميم مصرف لبنان بهذا الخصوص. فعلى سبيل التذكير، يُسمح للمصارف بالإحتفاظ بمركز قطع عملائي صافٍ، مدين أو دائن، لا يتعدّى في أيّ وقت نسبة ١٪ من مجموع عناصر الأموال الخاصّة الأساسيّة الصافية، على أن لا يتعدّى مركز القطع الإجمالي لديها في الوقت نفسه ما نسبته ٤٠٪ من مجموع الأموال الخاصّة الأساسيّة الصافية.

رابعاً: الأداء المصرفي

1-4

في العام ٢٠١٨، بلغت الأرباح الصافية المجمعة للمصارف العاملة في لبنان (فروع لبنان) ٣٣٦٨ مليار ليرة (٢٢٣٤ مليون دولار) مقابل ٣٤٧٠ مليار ليرة (٢٣٠٢ مليون دولار) في العام ٢٠١٧، أي بتراجع قيمته ١٠٢ مليار ليرة ونسبته ٢,٩٪. وعليه، إنخفض كل من العائد (بعد الضريبة) على متوسط الموجودات (ROAA) إلى ٠,٩٣٪ في العام ٢٠١٨ مقابل ١,٠٦٪ في العام ٢٠١٧، علماً أن هذا المعدل يبلغ ١,٧٥٪ في الأسواق الناشئة و١,٥٦٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما انخفض العائد (بعد الضريبة) على متوسط حقوق المساهمين (ROAE) إلى ١٠,٨٣٪ مقابل ١٢,١٧٪ في العام ٢٠١٧، علماً أن هذا المعدل يبلغ ١٦,٧٠٪ في الأسواق الناشئة و١٢,٢٠٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشكّل ارتفاع العبء الضريبي السبب الأبرز لتراجع صافي الأرباح وحصول التطورات أعلاه، إذ ارتفعت الضريبة إلى حد كبير (بقيمة ٥٩٣ مليار ليرة وبنسبة ٩٥٪ بين العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨)، وهي تضمنت قيمة الضريبة (٧٪) التي تدفعها المصارف على مردود سندات الخزينة بالليرة ومردود إيداعاتها من ودائع وشهادات إيداع لدى المصرف المركزي بموجب القانون ٦٤، إضافة إلى الضريبة على الأرباح التي باتت ١٧٪ بدلاً من ١٥٪ ابتداءً من أعمال ٢٠١٨. فوصلت قيمة الضريبة الإجمالية إلى ١٢١٧ مليار ليرة في العام ٢٠١٨ مشكّلةً حوالي ٢٦,٥٪ من الربح قبل الضريبة، في حين شكّلت ١٥,٢٪ في العام ٢٠١٧. وللدلالة أيضاً على الأثر الضريبي السلبي، فإن النتيجة العادية قبل الضريبة ارتفعت من دون النتائج الاستثنائية بنسبة ٢١,٥٪ بين العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ ومع النتائج الاستثنائية بنسبة ١١,٩٪.

2-4

ويبين الجدول أدناه ارتفاع الفوائد المقبوضة بنسبة ٢٤,٨٪ بين العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ مقابل ارتفاع الفوائد المدفوعة بنسبة ٢٦,٦٪. إلا أن كون قيمة الفوائد المقبوضة أعلى من تلك المدفوعة، جعل هامش الفائدة أو صافي إيرادات الفوائد

يزداد بقيمة ١٢٠٩ مليارات ليرة وبنسبة ٢١٪. وارتبط ارتفاع الفوائد المقبوضة على نحو أساسي بازدياد توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان والفوائد المدفوعة عليها في إطار الإجراءات المالية المتخذة بين الأخير والمصارف للمحافظة على احتياطيه بالعملة الأجنبية وعلى الاستقرار النقدي، وبدرجة ثانية بالقروض والتسليفات للقطاع الخاص. أما الفوائد المقبوضة والمرتبطة بسندات الخزينة اللبنانية، فقد تراجعت مع تراجع محفظة المصارف من هذه السندات. وكان أن ارتفع متوسط الفوائد المدفوعة في سوق بيروت على كل من الليرة من ٨,٢٩٪ في العام ٢٠١٧ إلى ٩,١٠٪ في العام ٢٠١٨ والدولار من ٧,٣٤٪ إلى ٨,٠٧٪ على التوالي، في موازاة الارتفاع الذي طرأ على الفائدة الدائنة للإبقاء على الودائع في السوق اللبناني في ظل الأوضاع السيئة التي سادت على جميع الصعد. كما كان منحى الفائدة في الأسواق العالمية نحو الارتفاع مع رفع بنك الاحتياطي الفدرالي المعدلات المرجعية ثماني مرات في العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ إلى ٢,٢٥٪-٢,٥٠٪. وارتبط من جهته ارتفاع الفوائد المدفوعة إلى حد كبير بارتفاع متوسط الفائدة الدائنة على الليرة بواقع ١٤٤ نقطة أساس (أي من ٥,٦٥٪ في العام ٢٠١٧ إلى ٧,٠٩٪ في العام ٢٠١٨) وكذلك على الدولار بواقع ٦٥ نقطة أساس (من ٣,٦٥٪ إلى ٤,٣٠٪ في العام ٢٠١٧) للمحافظة على الاستقرار النقدي وعلى ودائع الزبائن، من مقيمين وغير مقيمين، والتي لم تزد إلا بنسبة ٣,٢٪ في العام ٢٠١٨. ويُشار إلى أن الارتفاع الكبير الحاصل في صافي الفوائد المقبوضة بعد تنزيل صافي المؤونات أو ما يُعرف بالنتائج المصرفية الصافي (٣٩٪) والذي تجاوز ارتفاع هامش الفائدة (٢١,١٪)، مردّه إلى الانخفاض الملحوظ لصافي المؤونات نتيجة ارتفاع المؤونات المستردة على الأصول المالية الخاضعة لمعيار تقارير المحاسبة المالية الدولية IFRS 9 وانخفاض صافي المؤونات على المساهمات، وذلك رغم ارتفاع المؤونات المكونة على الأصول المالية الخاضعة للمعيار المذكور IFRS 9.

حسابات النتيجة في القطاع المصرفي (مليار ليرة)

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٢٥٥٤	١٨٠٦٧	١٥٩٩٠	١- الفوائد المقبوضة
١٥٦٠٩	١٢٣٣١	١٠٨٦٦	٢- الفوائد المدفوعة
٦٩٤٥	٥٧٣٦	٥١٢٤	٣- هامش الفائدة (١)-(٢)
٢٨٠-	٩٥١-	٢٦٢-	٤- صافي المؤونات
٦٦٦٥	٤٧٨٥	٤٨٦٢	٥- صافي الفوائد المقبوضة (٣)-(٤) أو الناتج المصرفي الصافي
١٨٧٤	٣٠١٩	٣٥٥٥	٦- صافي العمولات والإيرادات الأخرى
٨٥٣٩	٧٨٠٤	٨٤١٧	٧- الناتج المالي الصافي (٥)+(٦)
٣٧٥٥	٣٧١٦	٤٤٨٦	٨- الأعباء الإدارية والعمومية والتشغيلية الأخرى
٢٥٠	٣٥٩	٢٦٢	٩- استهلاكات وصافي مؤونات/أرباح على أصول مادية وغير مادية
٤٥٣٤	٣٧٢٩	٣٦٦٩	١٠- النتيجة العادية قبل الضريبة (٧)-(٨)-(٩)
٥١	٣٦٥	٢٩-	١١- صافي النتائج الاستثنائية
٤٥٨٥	٤٠٩٤	٣٦٤٠	١٢- النتيجة قبل الضريبة (١٠)+(١١)
١٢١٧	٦٢٤	٧٧٦	١٣- الضريبة على الأرباح
٣٣٦٨	٣٤٧٠	٢٨٦٤	١٤- الأرباح الصافية (١٢) - (١٣)

المصدر: مصرف لبنان

3-4

والبارز أيضاً بين العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ أن انخفاض صافي العمولات والإيرادات الأخرى بحوالي ١١٤٥ مليار ليرة وبنسبة ٣٨٪ مردّه إلى تراجع صافي أرباح عمليات البيع وفروقات تقييم الأصول والمطلوبات المالية، بما فيها عمليات بيع المساهمات، من جهة، وتراجع أنصبة الأرباح وإيرادات

المساهمات والاستثمارات والأسهم والحصص، من جهة أخرى، ما أسهم في إضعاف نمو الناتج المالي الصافي إلى ٩,٤٪، فيما ارتفعت الكلفة المتضمنة مجموع أعباء المستخدمين والأعباء الإدارية والعمومية والتشغيلية الأخرى بنسبة ١٪. وعليه، انخفضت نسبة الكلفة إلى المردود إلى ٤٤٪ في العام

توزع النفقات (مليار ليرة)

التغيّر (%) ٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٦,٦+	١٥٦٠٩	١٢٣٣١	١٠٨٦٦	فوائد مدفوعة
٧٠,٦-	٢٨٠	٩٥١	٣٦٢	صافي المؤونات
١,٧-	٤٠٠٥	٤٠٧٥	٤٧٤٨	الأعباء التشغيلية والإدارية
٣,٨+	٢٢٩١	٢٢٠٧	٢١٩٦	منها أعباء الموظفين
٩٥,٠+	١٢١٧	٦٢٤	٧٧٦	الضريبة على الأرباح
١٧,٤+	٢١١١١	١٧٩٨١	١٦٦٥٢	مجموع النفقات

المصدر: مصرف لبنان

إجمالي الإيرادات في العام ٢٠١٨ مقابل ٨٤,٢٪ في العام ٢٠١٧، في حين انخفضت حصة العمولات والإيرادات الأخرى وصافي النتائج الاستثنائية إلى ٧,٩٪ من ١٥,٨٪ في التاريخين المذكورين على التوالي. أما النفقات، فقد ارتفع مجموعها من ١٧٩٨١ مليار ليرة إلى ٢١١١١ ملياراً، أي بما قيمته ٣١٣٠ مليار ليرة ونسبته ١٧,٤٪. كما ازدادت أعباء المستخدمين بنسبة ٣,٨٪ كنتيجة للزيادة السنوية والتقديمات التي تمنحها المصارف للعاملين لديها بموجب عقد العمل الجماعي، علماً أن عدد العاملين انخفض قليلاً في العام ٢٠١٨، فيما انخفضت الأعباء الإدارية والعمومية الأخرى والتي تصب في خانة عمليات التحديث والتطوير المطلوبة لمجاراة العمل المصرفي الحديث والتقيّد بالمتطلبات العالمية، بنسبة ٣٪ في العام ٢٠١٨.

٢٠١٨ مقابل ٤٧,٦٪ في العام ٢٠١٧. ويُشار أيضاً إلى أن حصة صافي الفوائد المقبوضة من الناتج المالي الصافي ارتفعت إلى ٧٨,١٪ في العام ٢٠١٨ (٦١,٣٪ في العام ٢٠١٧) لتشكّل بالتالي حصة صافي العمولات والإيرادات الأخرى ٢١,٩٪ (٣٨,٧٪) في العامين المشار إليهما تباعاً.

4-4

ويفضّل الجدولان أدناه تطور كلّ من الإيرادات والنفقات وتوزعها بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. وفي ما يخصّ الإيرادات، فقد ارتفع مجموعها من ٢١٤٥١ مليار ليرة إلى ٢٤٤٧٩ ملياراً على التوالي، مسجلاً بذلك زيادة قيمتها ٣٠٢٨ مليار ليرة ونسبتها ١٤,١٪. كما ارتفعت حصة الفوائد المقبوضة إلى ٩٢,١٪ من

توزع الإيرادات (مليار ليرة)

التغيّر (%) ٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٤,٨+	٢٢٥٥٤	١٨٠٦٧	١٥٩٩٠	فوائد مقبوضة
٣٧,٩-	١٨٧٤	٣٠١٩	٣٥٥٥	صافي العمولات والإيرادات الأخرى (استثمارية وغير استثمارية)
	٥١	٣٦٥	٢٩-	صافي النتائج الاستثنائية
١٤,١+	٢٤٤٧٩	٢١٤٥١	١٩٥١٦	مجموع الإيرادات

المصدر: مصرف لبنان